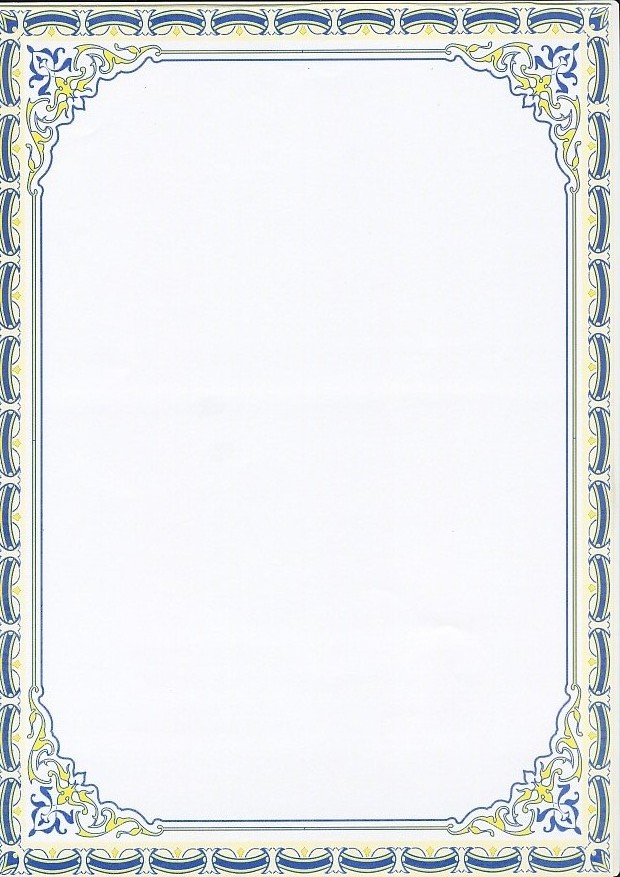
**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة أحمد دراية\_ أدرار**

****

**كلية العلوم الإنسانيّة والاجتماعية والعلوم الإسلاميّة قسم العلوم الإسلاميّة**

حجية القاعدة الفقهية

عرضا وتطبيقا

**الشه فقهية مقاههااارر**

**مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الإسلامية تخصص الفقه المقارن وأصوله**

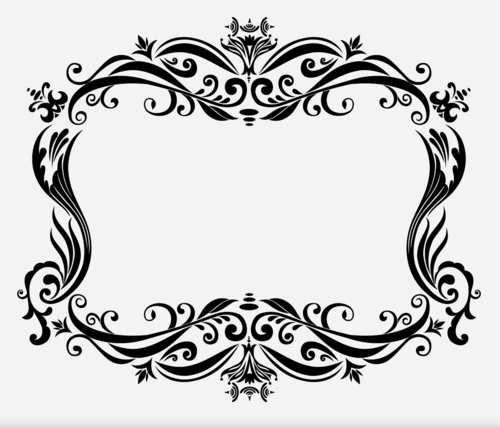
**إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ: نعيمة بوشمية عاشور بوقلقولة.**

**لجنة المناقشة بتاريخ: الخميس 13 جوان 2019**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| الصفة | الرتبة | الاسم واللقب |  |
| رئيسا | أستاذ محاضر (أ) | لروي عائشة | 1 |
| مشرفاً ومقرراً | أستاذ محاضر(أ) | بوقلقولة عاشور | 2 |
| عضوا مناقشا | أستاذ محاضر(ب) | بوعلالة عمر | 3 |

الموسم الجامعي: 1439/1440م الموافق ل 2018/2019م





كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهم :

{....الْفَهْمَ الْفَهْمَ فِيمَا أُدْلِيَ إِلَيْكَ , مِمَّا لَيْسَ فِي قُرْآنٍ **وَلَا سُنَّةٍ , ثُمَّ قَايِسِ الْأُمُورَ عِنْدَ ذَلِكَ , وَاعْرِفِ الْأَمْثَالَ وَالْأَشْبَاهَ , ثُمَّ اعْمِدْ إِلَى أَحَبِّهَا إِلَى اللهِ فِيمَا تَرَى , وَأَشْبَهِهَا بِالْحَقِّ**{….

رواه البيهقي في سننه،باب لا يحل حكم القاضي على المقضي له رقم 20537،ج. 10/ص:252.

****إهداء**

***إلى التي غمرتني بفيض حنانها\****

***إلى التي احترقت لكي تنير لي دربي***

***قرة عيني وفؤادي أمي الغالية***

***حفظها الله ورعاها.***

***إلى روح والدي الذي مهد لي طريق العلم \****

***وأرشدني إلى الجد في طلبه***

***رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.***

***إلى الذين ساندوني ووقفوا إلى جانبي\****

***وتحملوا مسؤوليتي ورعايتي***

***إخواني وأخواتي كل باسمه***

***إلى كافة أساتذة وطلبة قسم العلوم الإسلامية بجامعة أدرار.\****

***وإلى كل من علمني حرفاً وهداني إلى الحق أو زجرني عن الباطل ،وإن يكن بكلمة طيبة.***

***نعيمة بوشمية***

****

أرى لزاما علي تسجيل الشكر و إعلامه و نسبة الفضل لأصحابه ، استجابة لقول النبي:

« من لم يشكر الناس لم يشكر الله».

وكما قيل:علامة شكر المرء إعلان حمده \*\* فمن كتم المعروف منهم فما شكر

فالشكر أولا لله عز و جل على أن هداني لسلوك طريق البحث و التشبه بأهل العلم وإن كان بيني و بينهم مفاوز.

كما أخص بالشكر أستاذي الفاضل المشرف على هذا البحث: «الدكتور بوقلقولة عاشور » ، على قبول الإشراف على هذه المذكرة بسعة صدر ورحابة نفس ، فضلا عن نصائحه البليغة وتوجيهاته السديدة ، فله مني وافر الثناء وخالص الدعاء.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى لجنة المناقشة « الدكتورة لروي عائشة والدكتور بوعلالة عمر» على قبولهما مناقشة هذه المذكرة فهم أهل لسد خللها وتقويم معوجها والإبانة عن مواطن الخطأ فيها سائلة الله الكريم أن يثيبهم عني خيرا.

كما أتقدم بجزيل الشكر وفائق التقدير والاحترام إلى «الدكتور كرومي عبد الحميد » والأستاذ الفاضل « حمي عبد الكريم » اللذين ساعداني في تنقيح وضبط هذه المذكرة رغم انشغالاتهما المهنية فأنفقا من وقتهما الثمين الشيء الكثير فجزاهما الله عني خير الجزاء.

كما أشكر السادة الأساتذة وكل الزملاء وكل من قدم لي فائدة أو أعانني بمرجع، أسأل الله أن يجزيهم عني خيرا وأن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

مقدمة:

الحمد لله الذي أنعم علينا بالإسلام، وأتم لنا الدين وفتح أمامنا أبواب الهداية، وبصرنا طرق الاجتهاد وإعمال العقل، وبذل الجهد واعتبر ذلك عبادة وذخراً، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على خير من مشى على الأرض، سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلم تسليم.

وأما بعد:

فلا يخفى على كل دارس للعلوم الشرعية أن ما تنفرد به الشريعة الإسلامية عن باقي الدينات هو قدرتها على احتواء كل حادث أو جديد فهي بدورها تراعي اختلاف الأحوال بما في ذلك الزمان والمكان وذاك من خلال مقاصدها التشريعية العامة وأصولها الإجمالية وكذا قواعدها الكلية التي ترجع لها شتى الفروع إن لم نقل كلها، وتستخرج منها شتى المسائل.

إذ يعتبر علم القواعد الفقهية أحد أهم العلوم الشرعية والذي له علاقة وطيدة بالفقه الإسلامي إذ أيقن العلماء بما فيهم الصحابة والتابعين بمكانته وثمرة دراسته فتنافسوا و اجتهدوا في إحياء مباحثه وضوابطه وبفضل اهتمامهم أضحى واحد من أهم العلوم الشريعة المهمة، التي لن يستطيع أي كان أن يمحي أو ينفي جهود العلماء في هذا المجال، ومع هذا يمكن القول أن هناك جوانب أو زواية في علم القواعد الفقهية لم تنل حظها من البحث أو بتعبير آخر محتاجة إلى اجتهاد أكثر فأكثر لاسيما في عصرنا الراهن، والمتمثل في حجية القاعدة الفقهية، نظرا لكثرة المستجدات والحوادث التي لم يوجد لها دليل من النص، فهو بحاجة إلى دراسة بتمعن وتحليل دقيق لتكتمل بذلك دارسة هذا العلم على منهاج السابقين الذين كان لهم الفضل في تأسيسه وتبين معانية.

**-إشكالية البحث:**

هل القاعدة الفقهية حجة شرعية ودليل يحتكم إليه كسائر الأدلة أم لا ؟.

**أما أهمية الموضوع،** فتكمل فيما يلي:

أ-ضبط الفروع المتناثرة في سلك واحد حيث تربط المسائل الكثيرة في أصل واحد.

ب- تخريج الفروع على الأصول ومعرفة أحكام الجزئيات لا ندرجها تحت الكليات.

ج- توضيح مناهج الفتوى والقضاء، وضبط مذاهب الفقهاء بقواعد وأصول.

د-أن القاعدة الفقهية تعتبر كالدليل الواضح للمسائل الفقهية، فإذ ما درست، وطبقت على المسائل وتمرس الباحث في فهمها واستعمالها عند الكلام عن المسائل، فإنها تكون حاضرة عنده بديهية لا تنفك عن ذهنه وهذا ما يساعده في اكتساب ملكة فقهية.

ه- رفع قدر الفقه ومنزلة الفقيه بالارتقاء إلى مراتب الاجتهاد، وتمكينه من كشف أفاق الفقه الإسلامي.

و-تمكن غير المتخصص في علوم الشريعة من الإطلاع على الفقه بروحه ومضمونه بأيسر الطرق.

ي- وتزداد أهمية القاعدة الفقهية إذا عرفنا أننا محتاجون إليه لتطبيقها على المسائل المعاصرة التي لم يرد في حكمها نص شرعي بخصوصها.

**أسباب اختيار الموضوع :**

أ-أهمية الموضوع في حد ذاته سبباً في اختياره.

ب-جمع موضوع الدراسة بين التنظير والتطبيق.

ج- بيان كيفية استعمال الفقهاء للقواعد الفقهية والاستدلال بها على الأحكام الفقهية.

د- بيان اختلاف الفقهاء حول حجية القاعدة الفقهية.

ه- كيفية تطبيق القواعد الفقهية على المسائل المستجدات التي لم يرد نص بخصوصها.

**الأهداف المرجوة من هذا البحث هي:**

أ- الوقوف على مفهوم القاعدة الفقهية وما يدخل ضمنها.

ب-معرفة الخلاف بين الفقهاء في حجية القاعدة الفقهية.

ج-معرفة كيف استدل الفقهاء بالقاعدة الفقهية على النوازل والمستجدات.

د- معرفة ضوابط الاستدلال بالقاعدة الفقهية وعرض بعض تطبيقاتها.

**الصعوبات التي وجهتني في البحث:**

1-صعوبة تحديد خطة مناسبة للموضوع تكون جامعة وشاملة لموضوع البحث.

2-اختلاف أسلوب كل مرجع عن الآخر،حث كلُ، يتطرق إلى قضية البحث بصورة مغايرة عن المرجع الآخر، ولهذا فتبدو المعلومة عند جمعها مبهمة وغير مرتبة وقف نسق معين.

3- صعوبة التمييز بين ما هو مرتبط بشكل مباشر بموضوع البحث وما ليس كذلك.

**المنهج المتبع:**

-اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى تطبيق المنهج المقارن بين الفقهاء في اختلاف في حجية الفقهية.

**أما المنهجية التي سرت عليها:**

1-جمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية، مع الاعتماد على الكتب الحديثة التي تتسم بالجدية والتعمق.

2-ترجمت لكل عالم ذكر تعريفاً أو قول أثناء البحث، باستثناء الأئمة الأربعة و المعاصرين، وذلك بالعودة إلى كتب التراجم الخاصة به إلى إذا تعذر علي وجوده أعتمد على الأعلام لزركلي.

3-ذكر اسم السورة ورقم الآية مباشرة في المتن بعد عرض الآيات القرائية.

4-تخريج الأحاديث من مصادرها وبيان حكمها إذا كان الحديث من غير الصحيحين.

5-عزو نصوص العلماء وأرائهم لكتبهم مباشرة، إلا إذا تعذر ذلك فيتم التوثيق بواسطة.

توثيق المعاني اللغوية من مصادرها المناسبة ومراجعها الأصلية.

6-ضرب الأمثلة التي توضح الجانب النظري من الدراسة.

7-تسهيل وتيسير العبارات الفقهية بقدر الإمكان، مع شرح الألفاظ الغامضة في الهامش.

8-عندما أجد المؤلف قد استرسل في الشرح والتعمق في فكرة ما تكون مهمة ولا يمكنني ذكر كل ذلك في المتن، أعمل إحالة إلى المصدر في الهامش، لمن أراد الإطلاع والإضافة.

9-وحدة المنهج في الهوامش وذلك بذكر المعلومات الكاملة عن الكتاب عند عرضه أول مرة في التهميش، بدأ باسم الكتاب، ثم اسم المؤلف، المحقق إن وجد، دار النشر،مكان النشر، الطبعة وتاريخ النشر، ثم رقم الجزء، والصفحة، لكن إذا ذكرته مرة أخرى أقتصر بذكر الكتاب، واسم المؤلف، ورقم الجزء، الصفحة.

**تذييل الرسالة:**

فهرس الآيات .

فهرس الأحاديث.

فهرس القواعد الفقهية.

فهرس الأعلام.

قائمة المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

**أهم المصادر المعتمد عليها في البحث:**

1-الأشباه والنظائر، للسيوطي، لابن السبكي، لابن نجيم.

2-معلمة زايد للقواعد الفقهية.

3-حجية القاعدة الفقهية وضوابط الاستدلال بها، رياض منصور الخليفي.

**خطة البحث:**

وضعت خطة للبحث على النحو التالي: مقدمة، وثلاث مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة فتحدثت فيها عن أهمية الموضوع، وسبب اختياري له والأهداف والصعوبات ورسمت خطة البحث، وبينت المنهج المتبع فيه.

أما المبحث الأول: خصصته لدراسة مفهوم القاعدة الفقهية وضمنته ثلاث مطالب المتمثلة في دراسة ما يلي: تعريف القاعدة الفقهية، أهمية القاعدة الفقهية ومقومتها، إضافة إلى خصائص القاعدة الفقهية وأنواعها.

أما المبحث الثاني: والمتمثل في صلب الموضوع فقد خصصته لدراسة الاختلاف في حجية القاعدة الفقهية، وقسمته إلى أربع مطالب، المتمثلة في تعريف حجية القاعدة الفقهية، مع تصوير المسألة وتحرير محل النزاع، ثم انتقلت إلى المطلب الثاني فتحدثت فيه عن أدلة المانعين لحجية القاعدة الفقهية، ثم أدلة المجيزين لحجية القاعدة الفقهية، إضافة إلى المفصلين في ذلك.

والمبحث الأخير، فقد قسمته إلى ثلاث مطالب، الترجيح بين الأقوال، وضوابط الاستدلال بالقاعدة، إضافة إلى التطبيقات المستدل عليها بالقاعدة الفقهية.

أما الخاتمة وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها أثناء كتابة البحث، مع تقديم اقتراحات وتوصيات متعلقة بالموضوع.

وفي الأخير أود أن أبين أن موضوع هذا البحث المتمثل في حجية القاعدة الفقهية يحتاج إلى دقة وتأمل ونظر، وليس مجرد جمع للأقوال الفقهاء ومناقشتها؛ لأن فيه تساؤلات تحتاج إلى جهد عميق ودقيق ومفصل، وما كان من الموضوعات بهذه الصفة لا يأمن الباحث فيه عدم وقوع الخطأ والتقصير.

ولهذا فإن أصبت فهو من توفيق الله تعالى لي وجزيل فضله علي وإن أخطأت أو قصرت فهو من نفسي والشيطان والله تعالى ورسوله بريئان منه، هذا وبالله التوفيق، والحمد لله رب العالمين.

**المبحث الأول : مفهوم القاعدة الفقهية**

**ا**لمطلب الأول : تعريف القاعدة الفقهية والفرق بينها وبين المصطلحات القريبة منها.

المطلب الثاني : أهمية القاعدة الفقهية ومقوماتها .

**ا**لمطلب الثالث : خصائص القاعدة الفقهية وأنواعها .

***المبحث الأول***

***مفهوم القاعدة الفقهية***

**المبحث الأول: مفهوم القاعدة الفقهية.**

**تمهيد:**

إن علم القواعد الفقهية هو علم مهم جدا حيث يمثل زبدة الفقه الإسلامي، وعصارة النبوغ الفقهي عبر عصور التشريع الإسلامي كما أنه يساعد المجتهد في ضبط الفروع المتناثرة في قوانين متحدة حتى يسهل على المجتهد حفظها واستيعابها.

فما تعريف القاعدة الفقهية؟ وما علاقتها بالمصطلحات القريبة منها؟وما أهميتها ومقوماتها؟

وفيما تتمثل خصائصها وأنواعها؟

والإجابة عن هذه التساؤلات تأتي خلال هذا المبحث، والذي ضمنته في ثلاثة مطالب:

**المطلب الأول:** تعريف القاعدة الفقهية،والفرق بينها وبين المصطلحات القريبة منها.

**المطلب الثاني:** أهمية القاعدة ومقومتها.

**المطلب الثالث:** خصائص القاعدة الفقهية وأنواعها.

**المطلب الأول: تعريف القاعدة الفقهية والفرق بينها وبين المصطلحات القريبة منها.**

حتى نميز بين القاعدة الفقهية وغيرها من الألفاظ القريبة منها لا بد من ذكر تعريفاً لها ثم ذكر الفروق بينها وبين غيرها من المصطلحات وهذا ما سنبينه في هذا المطلب.

**الفرع الأول:** **تعريف القاعدة لغة واصطلاحا**.

إن القواعد الفقهية باعتبارها مركب وصفيا أي أنها مركبة من صفة وموصوف يقتضي منا بيان كل لفظة على حدة، وهذا ما سنوضحه في هذا المطلب

**أولًا: تعريف القاعدة لغة.**

**القاعدة:** أصل الأس والقواعد الإساس وقواعد البيت إساسه، [[1]](#footnote-1) والأساس، وهي تجمع على قواعد، وهي أسس الشيء وأصوله، حسيا كان ذلك الشيء كقواعد البيت، أو معنويا كقواعد الدين، أي دعائمه، وقد ورد هذا اللفظ في القران الكريم، قال الله تعالى ﴿ **وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ** ﴾سورة البقرة،الآية:127. وقوله تعالى: ﴿ **فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ** ﴾سورة النحل، الآية: 26.

فالقاعدة في هاتين الآتين الكريمتين بمعنى الأساس، وهو ما يرفع عليه البنيان .[[2]](#footnote-2)

**ثانياً: تعريف القاعدة اصطلاحا.**

**عرفها الجرجاني[[3]](#footnote-3) بأنها**: " قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها ."[[4]](#footnote-4)

وقال التهانوي[[5]](#footnote-5): "هي تطلق على معانِ، مرادف الأصل، والقانون، والمسألة، الضابطة، والمقصد"، وعرفت بأنها: "أمر كلي منطبق على جميع جزئياته عند تعرف أحكامها منه ".[[6]](#footnote-6)

وهناك من عرفها بقوله:" حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته لتتعرف أحكامها منه".[[7]](#footnote-7)

وقيل هي: "الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة يفهم أحكامها منها" .[[8]](#footnote-8)

**وخلاصة القول:**

أن هذه التعريفات تعطي تصورا واضحاً لمفهوم للقاعدة بصفة عامة دون تخصيص وقد جرى هذا الاصطلاح في جميع العلوم حيث أن لكل علم قواعده، فهناك قواعد أصولية وقانونية ونحوية وغيرها، مثل قول النحاة: الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، وقول الأصوليين: الأمر للوجوب، والنهي للتحريم، فمثل هذه القاعدة سواء في النحو، أو أصول الفقه، أو ما سواهما من العلوم فهي تعتبر قاعدة تنطبق على جميع الجزئيات بحيث لا يند عنها فرع من الفروع، وإذا كان هناك شاذ خرج عن نطاق القاعدة فالشاذ أو النادر لا حكم له ولا ينقض القاعدة .

**الفرع الثاني: تعريف الفقه لغة واصطلاحا.**

**أولا/تعريف الفقه لغة:**

**الفْقهُ لغة**: العِلُمُ بالشيءِ والفهم لَهُ، والفِطْنَةُ غَلَبَ على علم الدين لشرفه، وفضْلِهِ على سائر أنواع العلم [[9]](#footnote-9) .

الفقه في الأصل الفهم، يقال أوتى فلان فقها في الدين أي فهما فيه، [[10]](#footnote-10) قال الله تعالى: ﴿ **لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ** ﴾ سورة التوبة، الآية:122. أي ليكونوا علماء به.

وعرفه **ابن فارس**[[11]](#footnote-11) قال: فقه الفاء والقاف والهاء أصل واحد صحيح، يدلﱡ على إدراكِ الشيء والعِلِم به تقول: فَقِهْتُ الحديث أفْقهُه وكلﱡ عِلْم بشيء فهو فِقْه، يقولون: لا يَفْقه ولا يَنْقه: ثم اخُتصﱠ بذلك علم الشريعة، فقيل لكلﱠ عالم بالحلال والحرام فقيه. و أفقهتك الشيء إذا بينته لك. [[12]](#footnote-12)

**ثانيا : تعريف الفقه اصطلاحا**.

**الفقه اصطلاحا** : "العلم بالأحكام الشرعية الثابتة لأفعال المكلفين خاصة، حتى لا يطلق بحكم اسم الفقيه على متكلم وفلسفي ونحوي ومحدث ومفسر بل يختص بالعلماء بالأحكام الشرعية الثابتة لأفعال الإنسانية كالجواب والحظر والإباحة والندب والكراهة وكون العقد صحيحا وفاسدا وباطلا وكون العبادة قضاء أو أداء وأمثاله".[[13]](#footnote-13)

وعرفه **الرازي**[[14]](#footnote-14)بقوله: العلم بالأحكام الشرعية، العملية، المستدل على أعيانها، بحيث لا يعلم كونها من الدين بالضرورة.[[15]](#footnote-15)

عرفه ا**لقرافي**[[16]](#footnote-16) في الذخيرة : العلم بالأحكام الشرعية العملية بالاستدلال.[[17]](#footnote-17)

وقيل هو: معرفة الحوادث نصا واستنباطا، على مذهب من المذاهب .[[18]](#footnote-18)

وقيل: هو معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد.[[19]](#footnote-19)

ومن خلال تتبعي لبعض النصوص تبين لي أن التعريف الراجح والمتفق بين جل الفقهاء هو كما قيل: "العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية" .[[20]](#footnote-20)

**الفرع الثالث: تعريف القاعدة الفقهية .**

بعدما تم توضيح وتعريف الألفاظ المركبة، وتفكيك الغموض الذي يعتريهما نأتي الآن إلى صيغة مفهوم شامل للقاعدة الفقهية .

وهي كما عرفها مصطفى الزرقا: "أصول فقهية كلية في نصوص موجزة دستورية تتضمن أحكاماً تشريعية عامة في الحوادث التي تدخل تحت موضوعها" .[[21]](#footnote-21)

وعرفها الندوي: "حكم شرعي في قضية أغلبية يتعرف منها أحكام ما دخل تحتها".[[22]](#footnote-22)

وقد وردت بعض التعقيبات على هذين التعريفين السابقين.

وعرفها الروكي : بأنها حكم كلي مستند إلى دليل شرعي مصوغ صياغة تجريدية محكمة، منطبق على جزئياته على سبيل الاطراد أو الأغلبية.[[23]](#footnote-23)

شرح التعريف: [[24]](#footnote-24)

**"حكم كلي":** بمعنى أن القاعدة لا ترتبط بجزئية واحدة بل هي كلية في حكمها أي؛ ترتبط بمجموعة من الجزئيات.

**"مستندة إلى دليل شرعي**": بمعنى أن القاعدة عبارة عن حكم كلي يستنبط من الأدلة الشرعية " الكتاب السنة الإجماع القياس، وقد يكون الحكم جزئي أو متعلق بمجموعة من الجزئيات،بمعنى حكم كلي.

**"مصوغ صياغة تجريدية":** وهذا قيد أخرج القواعد المرتبطة بأعيان الجزئيات، فهذه لا تخضع للتقعيد بمعناه العلمي.

**"على سبيل الاطراد أو الأغلبية**": أن القاعدة مطردة، وقد يخرج عنها بعض الفروع فيكون انطباقها على الجزئيات غالبا وهذا لا يؤثر في حقيقتها، عملاً بقاعدة: ما قرب من الشيء يعطي حكمه.

**وخلاصة القول:** أن الخلاف الذي وقع بين الفقهاء حول تعريف القاعدة الفقهية يعود إلى أمرين هما:

1-هناك من اعتبر القاعدة : كلية وهو ما ذهب إليه الجمهور مثال ذلك تعريف السبكي .

2-بينما اعتبرها البعض الأخر أن القاعدة : أغلبية وهو قول بعض الحنفية ومثاله تعريف الحموي .

و منشأ الخلاف أن من قال أنها كلية نظر إلى أصل القاعدة، ومن قال أنها أغلبية نظر إلى وجود المستثنيات في كل قاعدة ولهذا قيل: من المعلوم أن قواعد الفقه أغلبية، والصواب ما ذهب إليه الجمهور:

لأنها وصفُها بالكلية لا يضر تخلف آحاد الجزئيات عن مقتضى الكلي.

إن هذا التخلف أو الاستثناء من القاعدة يرجع إلى وصف اختص به.

إن المستثنيات بمثابة الشوارد والنوادر التي تحتمل وجودها وانضواؤها تحت قاعدة أخرى.

إن الشاذ لا حكم له ولا ينقض قاعدة. [[25]](#footnote-25)

**الفرع الرابع**: **الفرق بين القاعدة الفقهية والمصطلحات المشابهة لها.**

إن للقواعد الفقهية مصطلحات مشابهة لها وقد وضع الفقهاء فروق بينها وبين هذه المشابهات حتى يتسنى للمجتهد والباحث معرفتها وكيفية التعامل معها حتى لا يختلط عليه الأمر في التفريق بينها و بين هذه المصطلحات، وما عرفة العلاقة بينهما.

**أولا** : **الفرق بين القاعدة الفقهية والضابط الفقهي :**

لم يفرق الفقهاء في البداية بين القاعدة والضابط وهناك من اعتبر القاعدة هي نفسها الضابط، لكن ذهب عامة الفقهاء المعاصرين وبعض المتأخرين إلى أن هناك فرقا بين القاعدة الفقهية والضابط الفقهي وسأذكر ما يندرج تحت كل منهما :

وقبل أن نتطرق إلى ذكر الفرق لابد من ذكر مفهوم الضابط :

**1/ الضابط لغة** : اسم فاعل من ضبط والضبط لزوم الشيء وحبسه، وضبط الشيء حفظه بالجزم، والرجل ضابط أي حازم.[[26]](#footnote-26)

**2/ والضابط اصطلاحا**:

فيما يختص بباب وقصد به نظم صور مشابهة.[[27]](#footnote-27)

وقيل: القاعدة بمعنى الضابط، وهي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياتها.[[28]](#footnote-28)

ويمكن تعريف الضابط: أنه حكم أغلبي يتعرف منه أحكام الجزئيات الفقهية المتعلقة بباب واحد.

**والفرق بينهما:**

1- القاعدة الفقهية تختلف عما يسمى بالضابط الفقهي فإن مجال الضابط الفقهي أضيق مما وجدناه بالنسبة للقاعدة الفقهية، إذ أن نطاقه لا يتخطى الموضوع الفقهي الواحد الذي يرجع إليه بعض مسائله.[[29]](#footnote-29)

2- القاعدة تحيط بالفروع والمسائل في أبواب فقهية مختلفة مثل**: "قاعدة الأمور بمقاصدها**"[[30]](#footnote-30) فإنها تطبق على أبواب العبادات، والجنايات والعقود والجهاد والإيمان وغيرها من أبواب الفقه.

3- أما الضابط فإنه يجمع الفروع والمسائل من باب واحد من الفقه، مثل: لا تصوم المرأة تطوعاً إلا بإذن الزوج أو كان مسافر، ومثل:**كل ماء مطلق لم يتغير فهو طهور**.[[31]](#footnote-31)

ونستنج مما سبق ما يلي:

أ- أن الفرق بين القاعدة والضابط لم يتميز إلا في العصور المتأخرة.

ب- أن مفهوم الضابط قد تطور حتى توهم بعضهم أنه ليس ثمة فرق بين القاعدة والضابط .

ج- أن القاعدة يقع فيها الاستثناء الشذوذ غالبا، ولا يقع ذلك في الضوابط إلا نادراً.

د- القاعدة الفقهية غالباً ما يتفق عليها بين المذاهب كونها قاعدة، أما الضابط فقد يكون وجهة نظر فقيه معين في مذهب بعينه، قد يوافقه غيره فيه، وقد لا يسلم له.

**ثانياً: الفرق بين القاعدة الفقهية والنظرية.**

قبل أن نتطرق لتوضيح الفرق بين القاعدة الفقهية والنظرية الفقهية ينبغي أولا أن نعرف النظرية، ثم نقف على المقصود بالنظرية الفقهية والفرق بينها وبين القاعدة الفقهية.

**تعريف النظرية لغة** : مشقة من النظر وهو تأمل الشيء بالعين.[[32]](#footnote-32)

والنظري : هو الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب كتصور النفس والعقل والتصديق بأن العالم حادث والنظرية جمعها نظريات.[[33]](#footnote-33)

والنظرية : عبارة عن طائفة من الآراء تفسر بها بعض الواقع العلمية أو الفنية.[[34]](#footnote-34)

والنظرية الفقهية تعرف بأنها: "معناها المفهوم العام الذي يؤلف نظاماً حقوقياً موضوعياً تنطوي تحته جزئيات موزعة في أبواب الفقه المختلفة كنظرية العقد ونظرية الملكية، ونظرية الأهلية "[[35]](#footnote-35)

**تتفق القاعدة الفقهية مع النظرية في أمور منها:**

لقد رأى بعض الفقهاء أن النظرية الفقهية تتشابه مع القواعد الفقهية في بعض المنطلقات حيث أنهما يتفقان في ما يلي :

كل من النظريات الفقهية والقواعد الفقهية له فروع فقهية في أبواب شتى، وكل منها حكم فقهي مأخوذ من الفقه الإسلامي، والقواعد الفقهية لها طرائق في التطبيق ولها شروط، وكذلك النظريات الفقهية. [[36]](#footnote-36)

**أما بالنسبة للفر وقات بين القاعدة الفقهية والنظرية الفقهية يمكن إبرازها من خلال عدة نقاط:**

1/أن النظرية غير القاعدة الفقهية فإن هذه الأخيرة بمثابة ضوابط بالنسبة إلى تلك النظريات ومثال ذلك: **قاعدة "العبرة في العقود بالمقاصد**"، فما هي سوى ضابط من ناحية مخصوصة من نظرية العقد.

الفرق الثاني: أن القاعدة الفقهية تشير عناوينها إلى مأخذ الأحكام وعللها، مثل **قاعدة "المشقة تجلب التيسير"[[37]](#footnote-37)**.

2/النظرية الفقهية أعم أوسع من القاعدة الفقهية، وأن النظرية تنطوي على مجموعة من القواعد بخلاف القواعد الفقهية.[[38]](#footnote-38)

3/أن القاعدة الفقهية حكم شرعي ويتضح ذلك من خلال هذا المثال : **قاعدة "المشقة تجلب التيسير**"، فهذه القاعدة فيها حكم يمكن تطبيقه على الفروع بخلاف النظرية فإنها لا تتضمن حكما في ذاتها و مثال ذلك نظرية الالتزام لا يمكن أن نطبقها على شيء، لأنها لا تحتوي على حكم، إضافة إلى نظرية الضمان فهي أيضا ليس فيها حكم .[[39]](#footnote-39)

فالعلة في قاعدة المشقة تجلب التيسير هي جلب التيسير نظراً لوجود المشقة، بخلاف النظرية الفقهية فليس فيها إشارة إلى العلة والمأخذ.

4/فروع القاعدة الفقهية حكمها واحد، ومثال ذلك: فروع **قاعدة "المشقة تجلب التيسير**"حكمها واحد وجميعها مشتملة على التيسير، وكل فروع **"قاعدة الأمور بمقاصدها**"تؤدي إلى نية معتبرة ومؤثرة في الحكم، بخلاف النظرية الفقهية، فإن ما يندرج فيها من جزئيات له أحكام مختلفة بحسب باعتبار الشروط.

5/القاعدة الفقهية استقراء للفروع الفقهية المتشابهة بخلاف النظرية.

**ثالثا: الفرق بين القاعدة الفقهية والأصولية**.

قبل أن نوضح الفرق لابد من تعريف القاعدة الأصولية حتى يتبين لنا الفرق .

وبما أننا قمنا بتعريف القاعدة سابقا نشرع مباشرة في تعريف الأصول.

**القاعدة الأصولية** **:** "تلك الأسس والمناهج التي يضعها، المجتهد نصب عينيه عند البد والشروع بالاستنباط، يضعها ليشيد عليها صرح مذهبه، ويكون ما يتوصل إليه ثمرة ونتيجة لها"[[40]](#footnote-40).

أما الفرق بينهما يتمثل فيما يلي:

القواعد الفقهية تشبه القواعد الأصولية من ناحية وتخالفها في نواحي عدة .

**أما جهة المتشابهة:**

أ-أن كل واحدة منها تمثل قواعد كلية ضابطة لجملة من المسائل.

ب-أن لكل منهما قواعد وتندرج تحتها جزئيات.

ج-كلاهما يستفيد منها الفقيه في التعامل مع النصوص الشرعية، أو النوازل الجديدة، قصد التوصل إلى حكم في المسألة الجديدة.[[41]](#footnote-41)

**أما من حيث الاختلاف**: فهي تتعدد، فلكل منهما فروق تتميز بها عن الأخرى وهذه بعضها

**من حيث الموضوع:**

**موضوع القاعدة الأصولية:** الأدلة الشرعية، فالقاعدة الأصولية، النهي يقتضي الفساد، فموضوعها كل دليل في الشريعة ورد فيه النهي .

**أما موضوع القواعد الفقهية:** أفعال المكلفين، فالقاعدة «**المشقة تجلب التيسير»،** موضوعها كل فعل من أفعال المكلفين يجد فيه مشقة معتبرة شرعاً.[[42]](#footnote-42)

القاعدة الأصولية كلية مطردة خلافاً للقواعد الفقهية فليست كلية ، لأن لها استثناءات، تخرج عن القاعدة الفقهية.[[43]](#footnote-43)

**2**-القواعد الأصولية موصلة للقواعد الفقهية والعكس ليس بصحيح وعليه، فالقواعد الفقهية ثمار للقواعد الأصولية **.[[44]](#footnote-44)**

**3**- دور القواعد الأصولية مقدم على دور القواعد الفقهية، فمن حيث الرتبة القواعد الأصولية تتبوأ لكون الفقيه يأخذها مسلمة، ويطبقها على جزئيات الدليل الكلي بغية التوصل إلى الحكم الشرعي العملي التفصيلي وبهذا تكون القاعدة الأصولية تحتل المرتبة الأولى من حيث العمل الأصولي الفقهي.[[45]](#footnote-45)

4- القاعدة الأصولية: حكم كلي يستند إليه في استنباط الأحكام الشرعية، مصوغة صياغة عامة ’ومحكمة، ومجردة.

والقاعدة الفقهية: حكم كلي مستند إلى دليل شرعي كلي مصوغ صياغة تجرديه محكمة، منطبق على جزئياته، على سبيل الاطراد**.[[46]](#footnote-46)**

وخلاصة القول:

أن القاعدة الفقهية لها علاقة وطيدة بالمصطلحات المشابهة فهي أحيانا تكون أعم، لجميع الفروع الفقهية وغير متعلقة بباب واحد وهذا إذا ما قورنت بالضابط الفقهي، وقد تمثل الضابط بنفسها إذا ما قارناها بالنظرية الفقهية، لأن هذه الأخيرة أشمل منها، لكن إذا ما قورنت بالقاعدة الأصولية، فإنها تمثل ثمار للقاعدة الأصولية لأن هذه الأخيرة مجالها المصادر الشرعية الكلية بينما القاعدة الفقهية فإنها تخدم أفعال المكلفين،ورغم هذه الفروق المتناثرة بينهما، إلا أنهما يكملان بعضهم البعض.

**المطلب الثاني: أهمية القاعدة الفقهية ومقومتها**.

وفي هذا المطلب سنعرض أهمية وفوائد القواعد الفقهية بالنسبة للفرد وللفقه الإسلامي على حد سواء، ثم نذكر مقوماتها.

**الفرع الأول :** أهمية القاعدة الفقهية.

وتظهر أهمية القواعد الفقهية من خلال النتائج المتوصل إليها من دراسة هذه القواعد والمتمثلة فيما يلي :

1-إبراز خصائص الفقه الإسلامي كخاصية الشمول واليسر ورفع الحرج والعدل.

2- تسهيل ضبط الأحكام الفقهية و الاستغناء عن الفروع والجزئيات التي لا تكاد تنتهي، وهذا ما ذكره القرافي بقوله " ومن ضبط الفقه بقواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات "[[47]](#footnote-47)

3- أن القواعد الفقهية تضبط وتنظم الأمور المنتشرة ، وتقيد الجزئيات المتعددة ، مما يجعل المطلع أو الباحث يدرك العلاقة والارتباط المتين بين هذه الجزئيات.[[48]](#footnote-48)

4- أن ضبط القواعد الفقهية وحفظها يساعد الفقيه على فهم مناهج الفتوى والإطلاع على حقائق الفقه ومداركه وأسراره، كما يمكِنهُ من تخريج الفروع واستنباط الحلول لبعض المسائل المستجدة .[[49]](#footnote-49)

5-تُجنب الفقيه من التناقض في أحكام الفروع بالاعتماد على تخريج الفروع من الجزئيات دون القواعد الكلية .

6-كما أن القواعد الفقهية تساعد على إدراك مقاصد الشريعة الإسلامية، لأنها مشتقة من الفروع والجزئيات الفقهية المتعددة بحث أن لهذه الفروع والجزئيات مقاصد.[[50]](#footnote-50)

7- أن القواعد الفقهية تمكن غير المتخصص في علوم إسلامية من الإطلاع على الفقه بروحه ومضمونه وأسراره بأيسر طريقة.[[51]](#footnote-51)

8- تمكن المجتهد والباحث الوقوف على مواضع الاتفاق والاختلاف بين الفقهاء، وتكون لديهم الملكة الفقهية والقدرة على المقارنة بين مختلف المذاهب الفقه.

9-رفع قدر الفقيه ومنزلته الفقهية، والارتقاء به إلى مراتب الاجتهاد، وتمكينه من كشف آفاق الفقه الإسلامي.[[52]](#footnote-52)

10-إبراز العلل الجامعة في الأحكام الفقهية، وتعيين اتجاهاتها التشريعية، وتمهد طرق المقايسة والمجانسة بينها.[[53]](#footnote-53)

**الفرع الثاني:** مقومات القاعدة الفقهية.

إن القواعد الفقهية شأنها شأن القواعد في مختلف العلوم لها مقومات لا تتحقق إلا بها وهذه المقومات تتمثل في أركان وشروط :

**أولاً: أركان القاعدة الفقهية .**

وحتى تتضح لنا أركان القاعدة الفقهية، لابد من ذكر التعريف الركن .

**الركن لغة :** هو الجانب القوي في الشيء؛ أي عين الشيء**.[[54]](#footnote-54)**

**وقيل :**هو أحد الجوانب التي يستند إليها الشيء، ويقوم بها وجزء من أجزاء حقيقة الشيء [[55]](#footnote-55)

**وفي الاصطلاح** **:** هو الداخل في حقيقة الشيء المحقق لماهيته.

وقيل : ما يتم به الشيء، وهو داخل فيه.[[56]](#footnote-56)

فالركن داخل في الماهية معناه: أنه جزء من مفهومها يتوقف تعلقها على تعلقه، ومثال ذلك فالركوع مثلا ركن في الصلاة، لأن الصلاة تتوقف عليه مع أنه داخل فيها، والوضوء شرط لها، لأنها تتوقف عليه، أيضاً لكنه خارج عنها.[[57]](#footnote-57)

**2/-أركان القاعدة الفقهية :**

وللقاعدة الفقهية ركنان أساسيان هما : [[58]](#footnote-58)

**أولاً:** الموضوع ويسمى أيضاً المحكوم.

**ثانياً:** الحكم ويسمى أيضاً المحكوم به.

**الركن الأول:** الموضوع والذي يحمل عليه الحكم، وقيل سُمِي موضوعا لأنه وضع ليحمل عليه الثاني .ولكي تتضح الفكرة أكثر نذكر أمثلة على ذلك :

\*كا**لمشقة** تعتبر موضوع في قاعدة (**المشقة تجلب التيسير**).

\*و**الضرر** يمثل موضوع الذي يحمل عليه الحكم في قاعدة (**الضرر يزال**).

\*و**اليقين** يمثل الموضوع الذي يحمل عليه الحكم في قاعدة (**اليقين لا يزول بالشك**).

**الركن الثاني:** وهو الحكم المحمول أو المحكوم به: وهو ما حمل على الموضوع أو أخبر به عنه أو نسب أو أسند إليه وبوساطِتهِ نثبت أو ننفي وصفا أوصفات عن الموضوع ولا بد أن يكون ذلك الوصف بياناً لحكم شرعي أو لما له بالحكم الشرعي كإثبات التيسير للمشقة و الإزالة للضرر، ونفي إزالة اليقين بالشك .

كما أن الحكم قد يكون اسما مثل :

العادة **محكمة**، فكلمة محكمة تعتبر حكم.

التابع **تابع،**

الأمور **بمقاصدها،**

وقد يكون الحكم أيضاً فعلاً كما في قاعدة :

المشقة **تجلب** التيسير.

اليقين لا **يزول** بالشك .

الاجتهاد لا **ينقض** بالاجتهاد .

**ثانياً: شروط القاعدة الفقهية .**

لقد بينا فيما سبق أن للقاعدة الفقهية ركنان هما :(الموضوع والحكم) وهنا نذكر الشروط اللازمة لتحقيق كلا هذين الركنين : وذلك فيما يلي :

**أولا:** **تعريف الشرط :** والشرط في اللغة هو العلامة، ومن أشرطة الساعة.[[59]](#footnote-59)

وفي الاصطلاح : عبارة عما يضاف الحكم إليه وجوداً عند وجوده لا وجوباً .[[60]](#footnote-60)

وقيل: ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته .[[61]](#footnote-61)

**أولا: شروط الموضوع :**

**1-التجريد: التجريد لغة :** التعرية من الثياب، والتجرد التعري**.[[62]](#footnote-62)**

**التجريد اصطلاحاً:** هو شرط في الموضوع بمعنى أن تكون القاعدة مبينة لأحكام أفعال أشخاص بصفاتهم لا بأعيانهم فلا تتناول واقعة بعينها ولا شخصا بذاته، ومعنى التجريد الانكشاف والظهور يقال جرد الشيء ويجرده جرداً وجردهُ قشره ومنه الأرض الجرداء وجردَ الجلد أي نزع الشعر عنه.وهي معان مُلائمة لمعنى التجريد هنا.

فمثلا قاعدة الضرر يزال لا تعنى ضررا بعينه ولا في واقعة خاصة بل كل ضرر تنطبق عليه صفات الضرر الذي أمر الشارع بإزالته. وبالتالي فالتجريد في القاعدة يقصد به ربط الأحكام بالأشخاص والوقائع لا لذواتها وأشخاص بل للمعنى القائم مهما اختلفت زمانا أو مكاناً.[[63]](#footnote-63)

**2-العموم لغة:** يقال عم الشيء عموماً شمل الجماعة، عمهم بالعطية شملهم.

ومعنى العموم في القاعدة أنها تنطبق على جميع الأشخاص الذين ثبتت لهم الصفات المقررة، وتتناول جميع الوقائع التي توفرت فيها الشروط.

وهو ما عبر عنه الروكي في ذكره لعناصر القاعدة بعنصر الإستعياب، إن كون القاعدة تشمل على حكم جامع يندرج فيها لكثير من الفروع، لذلك عبر بعضهم في تعريفه لقاعدة بقوله :"

من حيث اشتمالها بالقوة على أحكام جزئياتها"،وهذا يميز القاعدة عن غيرها في الإستعياب والعموم من الكليات الأخرى من الضوابط والحدود .[[64]](#footnote-64)

ومما ينبغي التنبيه عليه أن العموم مرتبة على التجريد القاعدة لأن التجريد يعني العموم و الاطراد وهما يشملان ما هو أخص من القاعدة الفقهية المصطلح عليها إذ أن هذا المعنى يتناول الضوابط و الأحكام الجزئية أيضاً لأن الأحكام وإن كانت جزئية لم ينظر إلى أنها تتناول أشخاصا أو ظروفاً بأعيانها وإنما تشمل ذلك بصفاته وشروطه فمثلا : (من أفطر في نهار رمضان عمدا فعليه القضاء والكفارة )لا تخص شخصا معيناً بل هي عامة لكن من تحققت فيه الصفة المذكورة فموضوعها عام ومجرد فهي قضية لكنها ليست قاعدة فقهية في اصطلاح الفقهاء عكس رجال القانون الذين يعدونها قاعدة .[[65]](#footnote-65)

**2/شروط المحكوم عليه :أن حكماً شرعياً:** وهذا الشرط نابع من طبيعة القاعدة، لأننا قلنا أنها قضية كلية شرعية عملية فلا بد أن يكون الحكم فيها شرعياً ويغلب في صيغ القواعد أنها تحدد محمولها الجواز أو عدمه دون تفصيل لنوع الحكم، تكليفياً كان أو وضعياً وقد يفهم من صيغتها الطلب مثل قاعدة :"المشقة تجلب التيسير" وقاعدة :"الضرر يزال" ، فتعيين الحكم في هذه القواعد يعتمد على القرائن والأمور الخارجية، ف المشقة تجلب التيسير تفيد الترخيص، لكن حكم التيسير والترخيص يختلف باختلاف نوع المشقة التي تستدعي ذلك فقد يكون الأخذ بالتيسير واجباً وقد يندب وقد يباح وكل هذا يفهم في الغالب من خارج القاعدة لا من الصيغة نفسها .[[66]](#footnote-66)

**2/-أن يكون حكماً باتاً غير متردد فيه :**

ذلك أن التردد يفقد القاعدة قوتها ويجردها من طبيعة الحكم و الامتثال لهذا الحكم .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن القواعد التي صاغها العلماء بصيغة الاستفهام كقولهم : الإقالة هل هي فسخ أم بيع ؟ والعبرة بالحال أو المآل؟ ...وغيرها .

فهذه القواعد وأمثالها تمثل ما اختلف فيه العلماء، ولا يمكن تعد كل واحدة منها بصيغتها المذكورة قاعدة، بل هما قاعدتان تمثل كل واحدة منها وجهة نظر **[[67]](#footnote-67)**.

فقاعدة الإقالة: هل هي فسخ أم بيع ؟.تمثل حكمين مختلفين وفق وجهتي نظر مختلفتين هما:

أ-كل إقالة بيع .

ب-كل إقالة فسخ

**3/-الاطراد:** والاطراد لغة : التتابع والاستمرار، وقيل المنع والعكس

**واصطلاحاً:** دوران الحكم مع العلة وجودا وعدماً[[68]](#footnote-68).

**وقيل :**هو ما يوجب الحكم لوجود العلة، وهو التلازم في الثبوت .[[69]](#footnote-69)

وهذا المعنى أصل في القاعدة الفقهية إذ أن انطباق الحكم على جزئياتها مستمر ومتتابع كل ما كلما جد من الحوادث ما هو شبيه جزئياتها إلا واندرج معها في حكمها .

ولكن قد يتخلف الحكم عن بعض الجزئيات فينقل الحكم إلى الأغلبية بدل الاطراد .والاطراد أو الأغلبية مرتبطان بشمول الموضوع وعمومه .[[70]](#footnote-70)

**المطلب الثالث: خصائص القاعدة الفقهية وأنواعها.**

للقاعدة الفقهية خصائص وسمات تجعلها مختلفة عن غيرها من القواعد، إضافة إلى أنواعها المتعددة .

**الفرع الأول:** خصائص القاعدة الفقهية.

تتميز القاعدة الفقهية بخصائص جمة تتمثل فيما يلي:

1-كثرة القواعد الفقهية وتناثرها في كل أبواب الفقه، وتعدد تطبيقاتها، كما أنها تعتبر دليل في عملية الاستدلال عند الضرورة .

2- أن القاعدة الفقهية تتميز بالإيجاز في الصياغة اللفظية فهي من جوامع الكلم إذ ضمنت معاني وفروعاً في كلمتين أو ثلاث مثل : **"الضرر يزال**[[71]](#footnote-71)"، "**الأمور بمقاصدها** "[[72]](#footnote-72)،...

3- الدقة والضبط فهي تعتبر نتاج الملكة والذكاء الفقهي لدى فقهاء الإسلام .[[73]](#footnote-73)

4-لما كانت أكثر القواعد الفقهية لها ارتباط بعلم أصول الفقه فإنها تساعد الباحث على دراسة بعض المسائل الأصولية، وتهيئ له فرصة الإطلاع عليه.[[74]](#footnote-74)

**الفرع الثاني:** أنواع القواعد الفقهية.

القواعد الفقهية ليست نوعا واحدا، وإنما تختلف انطلاقاً من عدة اعتبارات متنوعة .

**الاعتبار الأول:** من حيث الاتساع والشمول **.**

وهذه القواعد تنقسم إلى ثلاثة أنواع.

**أولا: القواعد المشتملة على جميع الأبواب:** وهي القواعد الكلية الكبرى ذوات الشمول العام والسعة العظيمة للفروع والمسائل حيث يندرج تحت كل منها جل أبواب الفقه: وهي القواعد الخمس الكبرى.**[[75]](#footnote-75)**

\* **قاعدة الأمور بمقاصدها** .[[76]](#footnote-76)

\* **قاعدة اليقين لا يزول بالشك** .[[77]](#footnote-77)

\* **قاعدة المشقة تجلب التيسير**.[[78]](#footnote-78)

**\* الضرر يزال.** [[79]](#footnote-79)

\* **العادة محكمة.**[[80]](#footnote-80)

**ثانياً: القواعد المشتملة لأبواب كثيرة:**

وهي القواعد الكلية الصغرى التي تشمل أبواباً فقهية كثيرة دون أن تختص بباب معين من أبواب الفقه، وهي أقل شمولا واتساع من القواعد الخمس، ذكر ابن نجيم في كتابه الأشباه والنظائر والتي تحتوي على تسع عشرة قاعدة؛ ومنها:

\* **الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد.[[81]](#footnote-81)**

\* **إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام**.[[82]](#footnote-82)

\* **الإيثار في القرب مكروه وفي غيرها محبوب** .[[83]](#footnote-83)

\* **التابع تابع** .[[84]](#footnote-84)

وأضاف إليها السيوطي بقية القواعد الفقهية حتى أوصلها إلى أربعين قاعدة، ونذكر منها:

\* **الخروج من الخلاف مستحب**. [[85]](#footnote-85)

\* **الدفع أقوى من الرفع**.[[86]](#footnote-86)

\* **الرخص لا تناط بالمعاصي**.[[87]](#footnote-87)

\* **الرخص لا تناط بالشك** .[[88]](#footnote-88)

**ثالثاً: القواعد الخاصة :**

وهي القواعد المختصة بأبواب فقهية معينة أو بمذهب دون مذهب [[89]](#footnote-89)مثل :"كل ميتة نجسة إلا السمك والجراد "[[90]](#footnote-90) وقاعدة "كل ما يثبت في الذمة يصح الإقرار به[[91]](#footnote-91)".وهذا القسم من القواعد يسمى بالضابط .

**الاعتبار الثاني: القواعد الفقهية من حيث الاتفاق و الاختلاف.**

**أولا: القواعد المتفق عليها:**

وهي القواعد المتفق عليها بين جميع المذاهب الفقهية، وتشمل القواعد الخمس الكبرى.

أما القواعد المتفق عليها بين أغلب المذاهب الفقهية، وتتمثل في القواعد التي ذكرها ابن نجيم والتي ذكرت سابقا.[[92]](#footnote-92)

**ثانياً: القواعد الفقهية المختلف فيها بين المذاهب أو المذهب الواحد.**

**1/** وهي القواعد التي اختلف فيها بين علماء المذاهب المختلفة وتشمل ما بقي من القواعد الأربعين التي ذكرها السيوطي بعد إخراج القواعد التسع عشرة التي اختارها ابن نجيم في كتابه الأشباه والنظائر، حيث أنها قواعد أو ضوابط متفق عليها في المذهب الشافعي لكنها مختلف فيها فيما بينهم وبين الحنفية .[[93]](#footnote-93)

**2/** وأما القواعد المختلف فيها بين علماء المذهب الواحد فهي القواعد الفقهية الواردة بين بصيغة الاستفهام وقد ذكر السيوطي عشرين قاعدة في الكتاب الثالث من الأشباه والنظائر ومن أمثلتها عند الشافعية :

\* الجمعة : ظهر مقصورة، أو صلاة على حالها ؟وفيها وجهان .[[94]](#footnote-94)

\* الصلاة خلف المحدث المجهول الحال هل صلاة جماعة أو إنفراد ؟ وفيها وجهان .[[95]](#footnote-95)

\* هل العبرة بالحال أو بالمآل ؟فيه قولان [[96]](#footnote-96)

**وقد ذكر المالكية الكثير منها ونذكر أمثلة على ذلك :**

\* الغالب هل هو كالمحقق أم لا؟.[[97]](#footnote-97)

\* المعدوم شرعاً هل هو كالمعدوم حساً،أم لا؟.[[98]](#footnote-98)

\* الموجود شرعاً،هل هو كالموجود حقيقة أم لا؟.[[99]](#footnote-99)

\* الواجب الاجتهاد أو الإصابة ؟.[[100]](#footnote-100)

**الاعتبار الثالث: القواعد الفقهية المستقلة والتبعية .**

**أولاً/ القواعد الفقهية المستقلة أو الأصلية :**

وهي القواعد المستقلة بذاتها ؛أي ليست مندرجة تحت أي قاعدة وليست فروع من قواعد أخرى،كما أنها ليست قيداً أو شرطاً لقاعدة أخرى والتي تتفرع عنها غيرها ومن أمثلتها: القواعد الخمس الكبرى إضافة إلى بعض القواعد الأخرى مثل :

\* **إعمال الكلام أولى من إهماله** .[[101]](#footnote-101)

\***الخراج بالضمان** .[[102]](#footnote-102)

\* **من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه** .[[103]](#footnote-103)

\* **الولاية الخاصة أقوى من الولاية** **العامة** .[[104]](#footnote-104)

**ثانياً/ القواعد الفقهية التابعة :**

أما فيما يخص القواعد التبعية فهي :

القواعد الفقهية التي تكون متفرعة عن قاعدة أكبر منها ؛أي أنها ليست مستقلة بذاتها وقد تكون قيداً أو شرطاً في غيرها أو استثناء منها ولتوضيح أكثر نذكر بعض الأمثلة على ذلك:

**1/ القواعد التابعة من حيث التفريع :**

\* **الأصل في الصفات العارضة العدم** .[[105]](#footnote-105)

\* **الأصل براءة الذمة** .[[106]](#footnote-106)

\* **الأصل في المياه الطهارة** [[107]](#footnote-107)

فهذه القواعد تابعة لقاعدة (اليقين لا يزول بالشك ).

**2/ القواعد التابعة لها من حيث التطبيق :**

\* ألفاظ الواقفين تبني على عرفهم .

\* المعروف بين التجار كالمشروط بينهم **.[[108]](#footnote-108)**

فهذه القواعد تمثل تطبيق لقاعدة : **العادة محكمة**.

**3/القواعد التابعة لها من حيث القيد والشروط** .

\* الضرورة تقدر بقدرها .[[109]](#footnote-109)

\*الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف.[[110]](#footnote-110)

\* الضرر لا يزال بالضرر.[[111]](#footnote-111)

وهذه القواعد تعد قيوداً أو شروطاً في قاعدة : **الضرر يزال.**

**الاعتبار الرابع: القواعد الفقهية من حيث المصدر.**

تختلف القواعد الفقهية باعتبار منشئها وأصل ورودها والأساس الذي بنيت عليه إلى قسمين: وهما قواعد مصدرها النصوص .

**أولاً :** القواعد الفقهية التي مصدرها القرآن، فما كان مصدره نصاً من القرآن الكريم، هو أعلى أنواع القواعدوأولاها بالاعتبار حيث أن القرآن هو أصل الشرعية وكليتها وكل ما عداه من الأدلة راجع إليه،ومن أمثلتها ما يلي :

قاعدة "**المشقة تجلب التيسير** "فإن أصلها قوله تعالى:﴿ **وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾** سورة الحج ،الآية :78.وقوله تعالى :﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْر**﴾ سورة البقرة،الآية :185.فهاتين الآيتين تدلان دلالة واضحة على أن الله شرع الأحكام سهلة ميسرة، وأن الشريعة لم تكلف الناس بما لا يطيقون، أو بما يوقعهم في الحرج والضيق.[[112]](#footnote-112)

**ثانياً: القواعد الفقهية التي مصدرها السنة.**

هناك الكثير من القواعد الفقهية التي هي مبناها أحاديث نبوية أو مستنبطة منها ومن أمثلتها ما يلي: قاعدة:"**الأمور بمقاصدها** " وأصل هذه القاعدة قولهﷺ **{**إنما الأعمال بالنيات**[[113]](#footnote-113)}**[[114]](#footnote-114)

**القسم الثاني: ما كان من غير النصوص.**

**وهو ينقسم بدوره إلى ثلاثة أنواع :**

**النوع الأول** : قواعد فقهية مصدرها الإجماع المستند إلى الكتاب والسنة ، ومن أمثلته ما يلي:

1-قاعدة **: "لا اجتهاد مع النص"** فهذه القاعدة تفيد تحريم الاجتهاد في حكم في حكم مسألة ورد فيها نص من الكتاب أو السنة أو الإجماع لأنه إنما يحتاج للاجتهاد عند عدم وجود النص، أما عند وجوده فلا اجتهاد إلا في فهم النص ودلالته.

2-قاعدة**: "الاجتهاد لا ينقض بمثله**" وهذا أمر مجمع عليه والمراد أن الأحكام الاجتهادية إذا فصلت بها الدعوى على الوجه الشرعي ونفذت أنه : يجوز نقضها بمثلها لأن الاجتهاد الثاني ليس أولى من الاجتهاد الأول، ولأنه إذا نقض الأول جاز أيضاً نقض الثاني والثالث بغيره فلا يمكن أن تستقر الأحكام. [[115]](#footnote-115)

ولكن إذا تبين مخالفة الاجتهاد لنص الشرعي أو لمخالفة طرق لاجتهاد، فينقض حينئذ.

**النوع الثاني: وهو ينقسم إلى قسمين :**

**أولا ً:** قواعد فقهية أورها الفقهاء المجتهدون ومستنبطين لها من أحكام الشرع العامة ومستدلين لها بنصوص تشملها من الكتاب والسنة و الإجماع ومعقول النصوص ونذكر على سبيل المثال:

1- قاعدة **الأمور بمقاصدها** مستدلين لها بقوله عليه الصلاة والسلام **{**إنما الأعمال بالنيات**}[[116]](#footnote-116)**، وقد جعل هذا الحديث هذا الحديث رأس القاعدة وعنواناً دالاً عليها لا دليلاً لها.

**2-** قاعدة **اليقين لا يزول بالشك** المستدل لها بأحاديث كثيرة عن رسول الله ﷺ، ومثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ،**{**إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثا أم أربعاً، فليطرح الشك وليبن على ما استيقن**}[[117]](#footnote-117)**.

3-قاعدة "**المشقة تجلب التيسير**" وهي قاعدة رفع الحرج وقاعدة الرخص الشرعية وأدلتها كثيرة من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول.

4-قاعدة: "**العادة محكمة**"، وهي قاعدة اعتبار العرف وتحكيمه فيما لا نص فيه ولها أدلة كثيرة من الكتاب والسنة والإجماع منها، قوله تعالى ﴿ **خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ** **الْجَاهِلِينَ** ﴾.سورة الأعراف، الآية :199.

-وقوله تعالى ﴿ **وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ**﴾سورة النساء ، الآية : 19.

وكما جاء في الحديث قوله ﷺ**{**خذ ما يكفيك وولدك بالمعروف**}**[[118]](#footnote-118).

5-قاعدة: "**إعمال الكلام أولى من إهماله**"، ومن أدلتها قوله تعالى :﴿ **مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا** **لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ** ﴾.سورة ق، الآية: 18.

وقوله عليه الصلاة والسلام :**{**إن الله تعالى عند كل لسان قائل فليتق الله امرؤ على ما يقول}[[119]](#footnote-119).

وقال فيه مصطفى حسن حسين محمد أبو الخير: الحديث ضعيف الإسناد مبهم.

**ثانياً: القواعد الفقهية التي مصدرها الاستدلال.**

وهي تلك القواعد التي أوردها الفقهاء المجتهدون في مقام الاستدلال القياسي الفقهي وقد استنبطها الفقهاء المتأخرون من خلال أحكام المسائل التي أوردها أئمة المذاهب في كتبهم أو نقلت عنهم، فهي لا تخرج عن نطاق أدلة الأحكام الشرعية الأصلية أو التبعية الفرعية، فالباحث عن أدلة ثبوتها وأساس التعليل بها يرى أنها تندرج كل منها تحت دليل شرعي، إما من الأدلة المتفق عليها كالكتاب والسنة الإجماع، وإما عن الأدلة الأخرى كالقياس، و الاستصحاب، والمصلحة أو الاستصلاح والعرف والاستقراء ، وغير ذلك مما يستدل به على الأحكام .[[120]](#footnote-120)

ومن أمثلة هذه القواعد المستنبطة والمعلل بها قولهم :[[121]](#footnote-121)

1/قاعدة "**إنما يثبت الحكم بثبوت السبب"**هذه قاعدة أصولية فقهية استنبطها الفقهاء من الإجماع ومعقول النصوص، فمثلا: يثبت وجوب صلاة الظهر وتعلقها في ذمة المكلف بزوال الشمس، فزوال الشمس يعتبر سبب لثبوت وجوب الصلاة، فلو لم يثبت الزوال لم يثبت الوجوب، ويستدل لذلك بقوله تعالى :﴿ **أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ**﴾سورة الإسراء،الآية:78.

2/وقالوا أيضاً : "**الإيمان في جميع الخصومات موضوعة في جانب المدعى عليه في القسامة**"، وهذه القاعدة مستنبطة من الحديث: **{**البينة على المدعي واليمين على المدعىﱠعليه**}[[122]](#footnote-122).**

قال الترمذي: هذا حديث في إسناده مقال، ومحمد بن عبد الله العزرمي يضعف في الحديث من قبل حفظه، وضعفه ابن المبارك وغيره.

3/وقولهم : **"إذا اجتمعت الإشارة والعبارة واختلف موجبهما غلبت الإشارة**"[[123]](#footnote-123)، فهذه القاعدة مستنبطة من المعقول والعرف.

4/ومنها أيضاً قولهم : "**إذا وجبت مخالفة أصل أو قاعدة وجب تقليل المخالفة ما أمكن فهذه**" القاعدة مستنبطة من معقول النصوص الرافعة للحرج وللمشقة مثل قوله تعالى :﴿ **لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا** ﴾.سورة البقرة، الآية:286.

ومثل قوله عليه الصلاة والسلام :**{**إذا أمرتكم بشيء فخذوا منه ما استطعتم**}**.[[124]](#footnote-124)

**المبحث الثاني :**

**الاختلاف في حجية القاعدة الفقهية**

**ا**لمطلب الأول : تعريف حجية القاعدة الفقهية .

المطلب الثاني : المانعون لحجية القاعدة الفقهية .

**ا**لمطلب الثالث : المجيزون لحجية القاعدة الفقهية .

**ا**لمطلب الرابع : المفصلون لحجية القاعدة الفقهية .

***المبحث الثاني***

***التعريف بقاعدة اليقين لا يزول بالشك***

**تمهيد :**

تعتبر حجية القاعدة الفقهية من الأمور المهمة التي ينبغي عدم إغفالها، لما لها من أهمية كبيرة، حيث إنها تتعلق بمصادر الأحكام وأدلتها، فإلى أي مدى يمكن جعل القاعدة الفقهية دليلا يستند إليه في استنباط الأحكام؟

وهذا ما سأجيب عليه في هذا المبحث، من خلال المطالب التالية:

**المطلب الأول**: تعريف حجية القاعدة الفقهية، وعرض محل النزاع فيها.

**المطلب الثاني:** المانعون لحجية القواعد الفقهية .

**المطلب الثالث**: المجيزون لحجية القاعدة الفقهية .

**المطلب الرابع:**  المفصلون في حجية القاعدة الفقهية.

**المطلب الأول : تعريف حجية القاعدة الفقهية، وعرض محل النزاع فيها.**

**الفرع الأول:** تعريف حجية القاعدة الفقهية، مع تصويرها.

يقتضي تعريف حجية القاعدة الفقهية باعتباره مصطلحا تعريف كل من الحجية والقاعدة الفقهية .

فأما تعريف القاعدة الفقهية فقد بيناه سابقا، وأما الحجية فهي:

**أولا/تعريف الحجية لغة، واصطلاحا.**

**1/تعريف الحجة لغة: "**نسبة إلى الحجة، بضم الحاء: البرهان والدليل المقنع والبينة الواضحة، أو ما يحتج به الإنسان؛ ليثبت صحة رأيه، وقد يراد بها المحاجة والمنازعة، قال تعالى : ﴿ **لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ** ﴾سورة النساء، الآية: 165، أي ما يحتجون به.

وقال جل وعلا : ﴿ **قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ﴾**سورة الأنعام 149، أي البينة المقنعة والدليل الواضح والبرهان البالغ ودرجة اليقين، وقوله تعالى : ﴿ **لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ** ﴾سورة الشورى الآية: 15، أي لا محاجة ولا منازعة ولا تقدم بحجة، فالأمر واضح بغير حجة، أو أن المعنى : أنه لا فائدة من المحاجة مع المعاندين .

وحاجه: نازعه الحجة، فهي مفاعلة من الجانين أي قدم كل منهما حجته ليغلب بها الآخر، قال تعالى: ﴿ **وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ ﴾** سورة الأنعام، الآية: 80"[[125]](#footnote-125).

**2/ تعريف الحجة اصطلاحا.**

عرفها الجرجاني بقوله، "الحجة : ما دل به على صحة الدعوى وقيل الحجة والدليل واحد ".[[126]](#footnote-126)

3/**تعريف حجية القاعدة الفقهية:** أي اعتبارها كدليل أو مصدر يرجع إليه في استنباط الأحكام وستخرجها.

**الفرع الثاني: تصوير مسألة حجية القاعدة الفقهية.**

حتى يمكن دراسة مسألة الاختلاف في حجية القاعدة الفقهية وتحليلها ومناقشتها، لابد من إعطاء تصور لها .

ويمكن تصوير مسألة حجية القاعدة الفقهية في فرع فقهي لم يرد في بيان حكمه نص أو إجماع، أو رأي فقهي معتمد على أصول الشريعة المقررة من نص أو إجماع أو قياس، أو استدلال، وهذا الفرع مندرج تحت قاعدة فقهية كلية معتبرة، فهل يعطي هذا الفرع الحكم الجاري على نظائره المندرجة تحت القاعدة الفقهية الكلية ؟ وبتعبير آخر هل يتسنى لنا أن نستدل بالقاعدة الفقهية على إثبات حكم الفرع المذكور؟[[127]](#footnote-127).

**الفرع الثالث: تحرير محل النزاع**.

أ-اتفقوا فيما إذا وافقت القاعدة الفقهية نص شرعي معتبر، فإن القاعدة في هذه الحالة تعتبر حجة، تخرج عليها الفروع، وتبنى عليها الأحكام طبقا لنص الشرعي، وهذا محل وفاق بين العلماء، سواء أطبقت القاعدة الفقهية لفظ النص أو معناه، شريطة أن يكون النص الشرعي معتبر الدلالة، بمعنى أن لا تكون الآية منسوخة، أو الحديث ضعيفاً.

ب-اتفق الفقهاء القائلون بحجية القياس على أن القاعدة الفقهية حجة تبعا له.

ج-كما اتفقوا على أن القاعدة الفقهية إذا بنيت على الاستقراء التام، فإنها تعتبر حجة؛ ذلك لقوة الاستدلال به.

د-واتفقوا على أن القاعدة الفقهية إذا لم تثبت بدليل معتبر سواء من النصوص أو الاستقراء على أنها ليست بحجة فهي في قوة الفرع، ولا ترتقي إلى درجة الأصل.

ه-واختلفوا في القاعدة الفقهية التي تثبت بالاستقراء الناقص بين مانع من اعتبارها حجة، وبين من أجاز اعتبارها حجة، وبين من توسط بين القولين.

وفيما يلي نعرض الأقوال:

**المطلب الثاني: المانعون لحجية القاعدة الفقهية.**

**الفرع الأول:** القائلون بذلك.

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن القاعدة الفقهية لا ترتقي إلى مستوى الدليل الشرعي المستقل والمعتبر، وإنما هي شواهد للاستئناس وتنبيه القرائح، وهذا ما فهم من كلام بعض العلماء كإمام الحرمين الجويني، وابن دقيق العيد، وابن نجيم، و واضعو مجلة الأحكام العدلية.

**الفرع الثاني:** أقوال الفقهاء في المسألة مع مناقشتها.

1-يقول إمام الحرمين الجويني[[128]](#footnote-128) بمناسبة إيراده لقاعدتي الإباحة وبراءة الذمة حيث يقول : "وأنا الآن أضرب من قاعدة الشرع مثلين يقضي العجب منهما، وغرضي بإيرادهما تنبيه القرائح لدرك المسلك الذي مهدته في الزمان الخالي، ولست أقصد الاستدلال بهما، أي أنها لو كانت صالحة للاستدلال ...لما كان هناك داع لهذا الاستدراك والتعقيب، ونطقه لذلك بصريح العبارة فإن الزمان إذا فرض خاليا عن التفاريع والتفاصيل،لم يستند أهل الزمان إلا إلى مقطوع به".[[129]](#footnote-129)

**ونوقشت مقولة إمام** الحرمين بما يلي: إن كلام إمام الحرمين الذي جاء به في كتابه الغياثي في باب سماه في: (الأمور الكلية والقضايا التكلفية )، وقد جاء هذا الباب في إطار حديثه عن( خلو الزمان عن المفتين ونقلة المذهب)، وفي صدر حديثه ذلك يقرر أنه: (لا يخلو الدهر عن المراسيم الكلية ولا تعرى الصدور عن حفظ القواعد الشرعية، وإنما تعتاص التفاصيل و التقاسيم والتفريع، ولا يجد المستفتي من يقضي على حكم الله في الواقعة على التعيين)[[130]](#footnote-130).

ثم يمضي فيقرر القواعد الكلية التي تسعف الناس في الفتوى عند اندراس التفاصيل، ويوضحها في أطوارها المختلفة بادئاً بكتاب الطهارة ثم الصلاة فالزكاة فالصوم ثم يعقد باباً كلياً جامعا يحوي أمورا كلية، وفي مستهل هذا الباب يبين هذه الأخيرة بأنها قواعد في المواريث ثم المناكحات والزواجر و السياسات، ثم يبدأ حديثه عن المواريث رادا التأصيل فيها إلى المقاصد، ثم تبنى تلك المقاصد قواعد تُعين إذا عسر مدرك التفاصيل في التحريم والتحليل [[131]](#footnote-131).

ثم يسترسل في التفاصيل إلى أن يصل الحقوق المتعلقة بالأموال فيقسمها إلى حقوق عامة وخاصة ما علم ووجد به الحُكم حكِمَ به، وما لم يعلم وجوبه يبقى على الإباحة المبنية على براءة الذمة، ثم يضرب المثلين المشار إليهما ويبين أن ذكره لهما؛ لتنبيه القرائح لدرك المسلك الذي مهده لغرض الاستدلال بهما، ويعلل ذلك بالاستدلال عند فرض الزمان خاليا عن التفاريع والتفاصيل يكون بالمقطوع، والذي يذكره من باب المظنون[[132]](#footnote-132) .

-ومن خلال كلامه هذا يتضح أنه يعني بالاستدلال أصله وأساسه وهو ما سعى لتأصيله ورسم له الأجناس العالية التي بسطها وأكثر من الاستدلال لها، وهذا لا ينفي الاستدلال بالمظنون في موقعه المناسب من الاستدلال بدليل أنه ختم كلامه بقوله: "وإن عري الزمان عن الإحاطة بما ذكرته، فالذي تقضيه القاعدة الكلية نفي الوجوب فيما لم يقع دليل على وجوبه، وارتفاع الحرج فيما لم يثبت فيه حظر فإذن هذا مستبين من القاعدة الكلية "[[133]](#footnote-133).

-**ناقش** ذلك الباحسين بأن: إمام الحرمين استدل بالقواعد الفقهية في كثير من المواطن من كتابه الغياثي نفسه حيث جاءت عنه: "ولو تردد الإنسان في نجاسة شيء وطهارته، ولم يجد من يخبره بنجاسته أو طهارته مفتياً أو ناقلاً، فمقتضى هذه الحالة الأخذ بالطهارة، فقد تقرر في قاعدة الشريعة أن من شك في طهارة الثوب أو نجاسته فله الأخذ بطهارته" ويعقب أيضاً بقوله : " فإذا عسر درك الطهارة من المذاهب، وخلا الزمان عن مستقل بمذهب علماء الشريعة، فالوجه رد الأمر إلى ما ظهر من قاعدة الشرع أنه الأغلب".[[134]](#footnote-134)

كما بين ذلك في موضع أخر بقوله: "ولو أكثرت من في التفاصيل لكنت هادما مبنى الكتاب أي هدفه، فإن أصل ذلك التنبيه على موجب القواعد الكلية مع تعذر الوصول إلى التفاصيل، فلو فصلنا أو فرعنا لكانا نقل تفاصيل المذهب المضبوطة أولى مما تقرر كونه عند دروسها "[[135]](#footnote-135).

2- ولعل ابن انجيم [[136]](#footnote-136) يوافق ما ذكره إمام الحرمين آنفاً حيث يقول حول حجية القاعدة أيضا : "إنه لا يجوز الفتوى بما تقتضيه الضوابط؛ لأنها ليست كلية بل أغلبية خصوصاً وهي لم تثبت عن إمام بل استخرجها المشايخ من كلامه " [[137]](#footnote-137).

وهذه دلالة واضحة من ابن نجيم بمنع الاستدلال بالقاعدة الفقهية في مجال الفتوى وعدم الاعتماد عليها لبيان الحكم الشرعي في الواقع التي لم يرد بها نص، وقد بين سبب المنع؛ لكونها قواعد أغلبية ترد عليها الكثير من الاستثناءات وهذا بدوره يوهن من الاعتماد عليها، إذا قد يوهم ظاهر القاعدة الفقهية إمكانية تطبيقها على بعض الجزئيات والوقائع، فتكون تلك الجزئيات حقيقة من مستثنيات القاعدة التي لا ينسحب عليها حكما أصلا.

**ويمكنني الرد على هذا**: بأن رأي ابن نجيم الذي نقله عنه الحموي في غمرة عيون البصائر فإنه يُشك في نسبة القول إليه؛ لأنه لم يوجد في الفوائد الزينية، حيث راجعت كتاب الفوائد الزينية، ولم أجد هذا الرأي.

* وقال الباحسين: حتى لو سلمنا بصحته فإنه قول معارض، وبشكل صريح لما جاء به في كتابه (الأشباه والنظائر)، الذي وصف فيه القواعد الفقهية بأنها مراد للأحكام، وأن الفقهاء عولوا عليها في التفريع كما وصفها أيضا بأنها أصول الفقه في الحقيقة و بها يرتقي إلى درجة الاجتهاد ولو في الفتوى[[138]](#footnote-138).

3- وكما جاء أيضا في التقرير الذي صدرت به مجلة الأحكام العدلية، التنبيه التالي :

" فحكام الشرع ما لم يقفوا على نقل صريح لا يحكمون بمجرد الاستناد إلى واحدة من هذه القواعد"[[139]](#footnote-139).

ولعل سبب عدم احتكامهم إلى واحدة من هذه القواعد ما ذكره الأستاذ الجليل مصطفى الزرقا : أن هذه القواعد الفقهية قلما تخلوا إحداها من مستثنيات في فروع الأحكام التطبيقية خارجة عنها، إذ يرى الفقهاء أن الفروع المستثناة هي أليق بالتخريج على قاعدة أخرى، أو أنها تستدعي أحكام استحسانية خاصة، ومن ثم لم تصوغ المجلة أن يقتصر القضاة في أحكامهم على الاستناد إلى شيء من هذه القواعد الكلية فقط دون نص آخر خاص أو عام يشمل بعمومه الحادثة المقضي فيها؛ لأن تلك القواعد الكلية على مالها من قيمة واعتبار فهي كثيرة المستثنيات فهي دساتير لتفقه لا لنصوص القضاء .[[140]](#footnote-140)

وفي سياق هذا الدليل يتضح أنه لا تكاد تخلوا قاعدة فقهية من فروع تستثنى من مقتضاها، وثبوت المخالفة في بعض الأجزاء يقين يمنع تحقق الكلية .

وإذا ثبتت أغلبية القواعد الفقهية فقد جاز أن يكون الفرع المستدل عليه بالقاعدة الفقهية خارجا عن نطاق القاعدة، ومندرجا تحت الاستثناءات الخارجة عن مقتضاها، فنكون بذلك قد أعطينا الفرع حكم نقيضه، وهو باطل قطعاً لاحتماله على دليل موهوم، وما كان كذلك لم يجز جعله دليلا على الإلحاق ولا اتخاذه أصلا تبنى عليه الأحكام، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال .

**ويمكن مناقشة هذا الاستدلال**: من جهة طريق إثبات المستثنى، فيقال : الفرع المستثنى من القاعدة الفقهية لا يخلوا إما أن يثبت بطريق النص، فإن ذلك غير قادح في شمول القاعدة الفقهية لبقية الفروع غير المستثناة، وهذا نظير تخصيص العام فإنه لا يلزم من وقوعه انتقاء وصف الشمول والاستغراق بالنسبة إلى بقية الأفراد التي لم يتناولها التخصيص.

أما إن ثبت الاستثناء بطريق الاجتهاد، فليس اجتهاد من اعتبره مستثنى أولى من اجتهاد من إلحاقه بالقاعدة الفقهية، حيث أن الاجتهاد لا ينقض بمثله ولا يكون أحدهما حجة على نظيره، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال .

5- وقالوا أيضا في المقالة الأولى من المقدمة وهي المادة الأولى من مواد المجلة : "إن المحققين من الفقهاء قد أرجعوا المسائل الفقهية إلى قواعد كلية، كل منها ضابط وجامع لمسائل كثيرة، وتلك القواعد مسلمة معتبرة في الكتب الفقهية تتخذ أدلة الإثبات المسائل وتفهمها في بادئ الأمر، فذكرها يوجب الاستئناس بالمسائل ويكون وسيلة لتقريرها في الأذهان"[[141]](#footnote-141).

6- "إنه لا يعقل جعل ما هو رابط وجامع لمجموعة من الفروع الفقهية بمعنى القاعدة الفقهية، دليلا من أدلة الشرع على فرع جديد لم يثبت اندراجه ضمنه".[[142]](#footnote-142)

**وأنا أوافق ما قاله عبد القادر داودي**: بأن هذا القول لا يمكن أخذه على إطلاقه في عدم صلاحية القاعدة للاستدلال وأنها لا تمثل سوى جمع لما تناثر من الفروع؛ لأن هناك مجموعة متضافرة من القواعد مبنية على أدلة صحيحة من الكتابة والسنة فأصبحت هذه القواعد بمثابة أدلة، ولا تقل أهميتها عن الأدلة التبعية المختلف فيها والتي اعتبرها كثيرا من العلماء كالقياس والاستحسان ..وغيرها، إذ أن هذه الأدلة استمدت مشروعيتها وصلاحيتها للاستدلال من أدلة أصلية عامة أو خاصة فلا تقل هذه القواعد شأناً عن مثل هذه الأدلة في إفادتها غلبة الظن عند عدم الدليل الأصلي، ومن ذلك قاعدة: "**اليقين لا يزول بالشك**" وقاعدة: **"لا ضرر ولا ضرار[[143]](#footnote-143)"**، وقاعدة: "**العادة محكمة**"، فلا مانع من الاحتكام إليها والاستنباط منها مادمت بهذه القوة [[144]](#footnote-144).

2- إن العلوم مقدمات تبنى عليها ثمرات ونتائج، والقواعد الفقهية إنما هي ثمرات ناتجة عن تصفح الفروع الفقهية واستقرائها، وإن القول بجواز الاستدلال بالقاعدة الفقهية وجعلها حجية في بناء الأحكام إنما يقتضي تحكيم الثمرة أصلا تبنى عليه مقدمتها[[145]](#footnote-145) ؟.

ويمكن مناقشة هذا الاستدلال العقلي بأن : "كل قواعد العلوم إنما بنيت على فروع هذه العلوم وكانت ثمرة لها، وأقرب مثال لذلك قواعد الأصول خاصة عند الحنفية حيث استنبطت من خلال أحكام المسائل الفرعية المنقولة عن الأئمة الأقدمين ولم يقل أحد إنه لا يجوز لنا أن نستند إلى تلك القواعد؛ لتقرير الأحكام واستنباطها.

وكذلك قواعد العربية التي استنبطها علماء اللغة من خلال ما نطق به العرب الفصحاء قبل أن تشوب ألسنتهم العجمة واللحن وهي القواعد التي يستند إليها في استنباط أحكام العربية والبناء عليها ولم يقل أحد: إن هذه القواعد لا تصلح لاستنباط أحكام العربية؛ لأنها ثمرة للفروع الجزئية " [[146]](#footnote-146) .

إن ادعاء حجية القاعدة الفقهية في بناء الأحكام بذاتها دون أن يعضدها دليل آخر معتبر، إن ذلك تحكم ظاهر، وتقوّل على الشريعة بمجرد الظن والهوى، ورد الأحكام إلى آراء الرجال وهذا السبيل المظنون في الاجتهاد غير محمود العاقبة لما يترتب عليه من إبطال الأحكام وانحلال أمر الشريعة وتحريف النصوص بصرفها عن مقتضياتها، بحجة اندراج فروعها تحت القاعدة الفقهية ومسلك هذا مؤداه لحري بالمنع صونا لشريعة وسدا لذريعة [[147]](#footnote-147).

ويمكن مناقشة هذا الاستدلال من وجهين :

الأول: بأنه دفع للظن الراجح المعتبر بالمظنون والأوهام المتكلفة، وسيتبين لاحقا أنه لا بد من ضوابط للاستدلال بالقاعدة الفقهية حتى لا تعارض دليلا محكماً، كالنص أو الإجماع المعتبر؛ لأن القاعدة الفقهية دليل تبعي اضطراري، وإنما يصار إليه حال عدمها ضرورة عدم إخلاء الحوادث عن حكم الله.

قال السمعاني[[148]](#footnote-148) في القواطع : "فأما الكلام الثاني الذي قاله وزعمه أن القول بهذا يؤدي إلى خروج الأمر عن الضبط وانحلال أمر الشارع ورد الأحكام إلى آراء الرجال فهذا لا يلزمنا؛ لأنا نعتبر وجود معنى لا يدفعه أصل من أصول الشرع من كتاب أو سنة أو إجماع، والجملة أنه يعتبر وجود معنى يناسب الحكم الذي يبنيه عليه من غير أن يدفعه أصل من كتاب أو سنة أو إجماع".[[149]](#footnote-149)

الثاني : خارج عن محل النزاع؛ لأننا نستدل بقواعد موهومة لا مستند لها في الشرع وإنما تستند القواعد الفقهية إلى أصول الشريعة وأحكامها العامة والطرق الظنية الراجحة والتي يترجح معها اعتبار حجية تلك القواعد، ومن الطرق المعتبرة في بناء القواعد الفقهية دليل الاستقراء وعموم القياس كما تندرج القواعد الفقهية أيضا تحت مسمى: "الاستدلال"الذي وصفه الأصوليون بأنه : "إقامة الدليل ليس بنص ولا إجماع ولا قياس شرعي"، فثبت بهذا رجحان الاستدلال بالقواعد الفقهية .

**المطلب الثالث : المجيزون لحجية لقاعدة الفقهية.**

**الفرع الأول:** القائلون بذلك.

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن القواعد الفقهية تصلح لتكون أدلة تعرف بها أحكام المسائل المستجدة والنوازل الطارئة ما لم تعارض أصل مقطوع به، والقائلين بهذا هم الإمام السيوطي، ابن بشير، وأبي العباس القرافي والغزالي والشاطبي.

**الفرع الثاني**: أدلة القائلين بحجية القاعدة الفقهية مع عرض أقوالهم ومناقشتها.

**أولاً**: استدل من أجاز اعتبار القاعدة الفقهية حجة بالأدلة التالية:

1/ دلالة الاقتضاء في قوله تعالى : ﴿**ونزلنا عليك الكتب تبيانا لكل شيء وهدى**﴾ سورة النحل، الآية: 89، وقوله تعالى : ﴿ **ما فرطنا في الكتاب من شيء**﴾سورة الأنعام، الآية: 38.

وجه الاستدلال من الآيتين:

إن بيان الشارع أحكام كل شيء على سبيل الشمول لأفرد الجزئيات كافة، لا يخلو: إما أن يكون مناط بأوقاف النصوص وألفاظها، أو يكون بمعانيها ودلالاتها المستنبطة من ألفاظها.

فالأول :معدوم؛ لأن النصوص متناهية، باعتبار النص على الأحكام الجزئية، والحوادث غير متناهية، فتعين الثاني اقتضاء ضرورة تحقيق صدق الآيات المذكورة[[150]](#footnote-150) .

وبيان ذلك: أن تحقق الآيات باستيعاب الحوادث والمستجدات لا يكون إلا باستثمار دلالات النصوص واستنباط الأحكام من معانيها، هذا إلى جانب الأدلة الأخرى التي أرشد الشارع إليها، ودل المخاطبين عليها.

2- كما صح عن عمر بن الخطاب في كتابه إلى موسى الأشعري - رضي الله عنهما - قوله : {**ثم الفهم الفهم فيما أدلي إليك مما ليس قرآنا ولا سنة، ثم قايس الأمور عند ذلك واعرف الأمثال والأشباه، ثم اعمد - فيما ترى - إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق }[[151]](#footnote-151).**

ثم قال ابن القيم[[152]](#footnote-152) في كتابه إعلام الموقعين: "وهذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول، وبنوا عليه أصول الحكم والشهادة، والحاكم والمفتي أحوج شيء إليه، وإلى تأمله والتفقه فيه" **[[153]](#footnote-153)**.

وجه الدلالة من كتاب عمر لأبي موسى رضي الله عنهما في قوله "**أعرف الأمثال والأشباه ثم قيس** **الأمور عندك**": وهذا دليل على أن هذا العلم كان معروفاً عندهم مستقراً في نفوسهم يعمدون إليه عند الحاجة فيبنون عليه ما يحتاجون إلى حكمه من وقائع و نوازل لم يكن منصوصاً عليها دون ما حاجة إلى كتابة وتدوين ولكن مع تكاثر الفروع الفقهية وتشعبها رأى العلماء الحاجة الماسة إلى تدوينه كغيره من العلوم فبدأو في صياغته شيئاً فشيئاً حيث لم توضع قواعده دفعة واحدة ولا يعرف لكل قاعدة واضع نسبت إليه، ويعتبر أول صياغة وصلت إلينا عن الطاهر الدباس.[[154]](#footnote-154)

وخلاصة هذا القول: أن هذا الأثر عن عمر صريح في مشروعية الاجتهاد بإلحاق الفرع الفقهي إلى ما هو أشبه به، وبما أن القواعد الفقهية تمكن من إلحاق الفرع الفقهي بالفروع الكثيرة المناظرة له، والمندرجة تحت القاعدة الفقهية، فهي أولى بقول عمر رضي الله عنه من إلحاق فرع فقهي بواحد مشابه له، فصح بهذا أن يستدل المجتهد في تخريج الفروع على القاعدة الفقهية، مما يعني صحة الاستدلال بالقاعدة الفقهية على أحكام الفروع .

3- وقد أدرك الإمام السيوطي[[155]](#footnote-155) هذا المعنى، فاستدل بكتاب عمر رضي الله عنه وجعله أصلا في حجية الاستدلال بالقواعد الفقهية والتخريج عليها، فقال في مقدمة الأشباه والنظائر: "إن فن الأشباه والنظائر فن عظيم، به يطلع على حقائق الفقه ومداركه، ومآخذه وأسراره ويتمهر على فهمه واستحضاره، ويقتدر على الإلحاق والتخريج ومعرفة أحكام المسائل التي ليست بمسطورة، والحوادث والوقائع التي لا تنقض على مر الزمان "[[156]](#footnote-156).

وهذا دليل صريح من السيوطي بصلاحية القواعد الفقهية؛ لتكون أصل تبنى عليه الوقائع والمستجدات التي لم يرد بها نص، بحيث تخرج أحكام الوقائع والجزئيات الجديدة، على وفق الأحكام العامة التي تضمنتها القواعد الفقهية المختلفة، ولو لم يتوصل السيوطي إلى أن القاعدة الفقهية ذات مضمون سليم، ومعنى قوي وحكم راسخ لما أنزلها تلك الرتبة العالية.

4- ويقول القرافي رحمة الله عليه: عند حديثه عن أدلة مشروعية الأحكام، قال : القاعدة الثانية : (إن الأصل في المنافع الإذن، وفي المضار المنع)، بأدلة السمع لا بأدلة العقل خلافا للمعتزلة وقد تعظم المنفعة فيصحبها الندب أو الوجوب مع الإذن وقد تعظم المضرة فيصحبها التحريم على قدر رتبتها فيستدل على الأحكام بهذه القاعدة إلى أن قال : يعلم ما يصاحبه الوجوب أو الندب أو التحريم على قدر رتبتها فيستدل على الأحكام بهذه القاعدة إلى أن قال : يعلم ما يصاحبه الوجوب أو الندب أو التحريم أو الكراهة من الشريعة ونظائرها وما عهدناه في تلك المادة [[157]](#footnote-157).

وقوله الذي افتتح به كتابه الفروق في شأن القواعد الفقهية ومكانتها، والدليل على فهمه للقواعد ومهارته فيها ومعرفته التامة بوظيفتها وفي تلك المقالة يرد الشريعة إلى أصول وفروع ويجعل أصولها قسمين : [[158]](#footnote-158)

القسم الأول:أصول الفقه الذي يعني بقواعد الأحكام الناشئة عن الألفاظ العربية خاصة وما يعرض لتلك الألفاظ من النسخ والترجيح ونحو الأمر للوجوب والنهي للتحريم صيغ العموم ونحو.

والقسم الثاني :قواعد كلية فقهية جليلة كثيرة العدد مشتملة على أسرار الشرع وحكمه لكل قاعدة من الفروع في الشريعة ما لا يحصى ولم يذكر شيء منها في أصول الفقه وإن اتفقت الإشارة إليه هناك على سبيل الإجمال فبقي تفصيله لم يحصل.

ويؤكد أيضا في نفس الكتاب: (الفروق) فيقول في الفرق الثامن والسبعين :"إن القواعد ليست مستوعبة في أصول الفقه، بل الشريعة قواعد كثيرة جدا عند أئمة الفتوى والفقهاء لا توجد في كتب أصول الفقه أصلا "[[159]](#footnote-159).

كما جاء أيضا في تبصرة الحكام لابن فرحون[[160]](#footnote-160): فصل بيان ما ينقض فيه قضاء القاضي " نص العلماء على أن حكم الحاكم لا يستقر في أربعة مواضع وينقض وذلك إذا وقع على خلاف الإجماع أو القواعد أو النص الجلي أو القياس"[[161]](#footnote-161)، وقد نسب الحنابلة هذا القول إلى مالك نفسه حين قال: " ينقض بمخالفة القواعد الشرعية ولا يعتَبر لنقضه طلب صاحب الحق على الصحيح من المذهب[[162]](#footnote-162).

5- إضافة إلى ما قاله الإمام الشاطبي[[163]](#footnote-163): تأتي حجية القاعدة عنده من خلال بيانه المتكرر لقضية التعقيد، واهتمامه البين بأطروحة الاستقراء وأن الأصل الكلي يجري مجرى العموم في الأفراد[[164]](#footnote-164).

6- ويقول الطوفي[[165]](#footnote-165) أيضا في تعريفه للقاعدة الفقهية : "هي القضايا الكلية التي تعرف بالنظر فيها قضايا جزئية كقولنا مثلا : حقوق العقد تتعلق بالموكل دون الوكيل وقولنا : الحيل في الشرع باطلة فكل واحدة من هاتين القضيتين تعرف بالنظر فيها قضايا متعددة "، ثم يطبق القاعدة ويجريها على بعض القضايا، فيقول : عهدة المشتري على الموكل فلو حلف لا يفعل شيئاً فوكل فيه حنث ولو وكل مسلم ذميا في شراء خمر أو خنزير لم يصح؛ لأن أحكام العقد تتعلق بالموكل وقاعدة الحيل في الشرع باطلة وإعمالها يقتضي عدم جواز نكاح المحلل وتحليل الخمر علاجاً وبيع العينة والحيل لإبطال الشفعة."[[166]](#footnote-166)

و قد تناول بعض الفقهاء حجية القاعدة الفقهية في مباحثهم الأصولية غير أن تناولهم لها من الناحية الأصولية تراوح بين الاستدلال وخاتمة يجعلونها في نهاية باب الأدلة، ويسلكون القواعد الفقهية فيها مسمين إياها بقواعد شبه الأدلة.

وممن صار على النحو أيضا ابن السبكي[[167]](#footnote-167) في: (جمع الجوامع ) و(صاحب مراقي السعود ) يذكرونها ضمن شروط المجتهد في باب الاجتهاد وجاء في( جمع الجوامع مع شرحه الجلال المحلي ) وقال الشيخ الإمام والد المصنف: هو أي المجتهد من هذه العلوم الإشارة إلى المعرفة بالأدلة ومتعلقات الأحكام ملكه له وأحاط بمعظم قواعد الشرع وتفقه فيها بحيث أكتسب قوة يفهم بها مقصود الشارع[[168]](#footnote-168).

ومن خلال عرض قول العلماء في المسألة تم التوصل إلى ما يلي :

1-أن حجية القاعدة الفقهية إنما استفيدت من مجموعة من الأدلة الجزئية التي نهضت بمعنى تلك القاعدة، فإن كان كل دليل جزئي هو حجة بذاته يصح الاستدلال به فمن باب أولى أن تحقيق هذه الحجية في القاعدة الفقهية التي أرشدت إليها مجموعة من الأدلة وتكون دلالاتها قطعية .

2- أن القاعدة الفقهية كلية أي منطبق على جزئياتها، ولا يقدح في كلياتها وجود استثناءات.

3- أن تتبع اجتهادات الأئمة الأعلام يدل دلالة واضحة على اعتمادهم لهذه القواعد في الكشف عن الحكم الشرعي التي لم ترد فيها نص مما يدل على أن هذه القواعد كانت راسخة في أذهانهم، ودليل ذلك أن جمهور الفقهاء صرحوا أن الجماعة إذا قتلوا واحداً يقتلون به .

**المطلب الرابع: المفصلون في حجية القاعدة الفقهية.**

وفي هذا المطلب سنعرض أقوال العلماء في المسألة مع تحليلها ومناقشتها.

**الفرع الأول**: القائلون بذلك.

يرى الذين أخذوا بالقول الوسط أن مسالة حجية القاعدة الفقهية تحتاج إلى تفصيل دقيق وواضح ولا تؤخذ على إطلاقها من انضم لهذا الاتجاه هم الفقهاء المعاصرون منهم علي أحمد الندوي، الباحسين البورنو، ابن حميد.

**الفرع الثاني:** أقوال الفقهاء المفصلين في حجية القاعدة الفقهية مع مناقشتها.

يقول الندوي: "أن القاعدة باعتبارها قاعدة فقهية فإنها لا تصلح أن تتخذ أدلة قضائية وحيدة ولا يجوز بناء الحكم عليها، ولا ينبغي تخريج الفروع عليها وإنما هي شواهد يستأنس بها في تخريج أحكام القضايا الجديدة".[[169]](#footnote-169)

لكن إذا كانت القاعدة الفقهية عبارة عن دليل أصولي أو مبنية على حديثاً مستقلاً كقاعدة: "اليقين لا يزول بالشك "، وقاعدة: "الضرر يزال" وقاعدة: "العادة محكمة"، فإننا بذلك يمكننا الاستناد إليها في استنباط الحكم وإصدار الفتوى وإلزام القضاء بناء عليها.

لكن في حالة وجود نص فقهي يمكن الاستناد إليه فإنه لا يجوز للقاضي أو المفتي الاستناد إلى القواعد الفقهية وحدها بل يمكن اعتبارها شواهد يستأنس بها إما كانت الحادثة جديدة لا يوجد فيها نص فقهي أصلا لعدم تعرض الفقهاء لها ووجدت القاعدة التي تشملها، فيمكننا عندئذ استناد الفتوى والقضاء إليها اللهم إلا إذا قطع أو ظن فرق بين ما اشتملت عليه القاعدة وهذه المسألة الجديدة حينها لا يمكن ذلك .[[170]](#footnote-170)

كما ورد أن البورنو يتفق مع الندوي فيما إذا كانت القاعدة الفقهية نصاً من القرآن فهي حجة ودليل شرعي بالاتفاق؛ لأن جريان النص القرآني مجرى القاعدة لا يخرجه عن كونه دليلا شرعياً معمولاً به.

بخلاف ما إذا كانت القاعدة مبنية على دليل من الأدلة المختلف فيها، فقد قرر في شأنها أن يرجع أولاً إلى الأدلة المتفق عليها فإذا وجد الحكم بأحدها كان دور القاعدة الفقهية في هذه الحالة ينحصر في الاستئناس بها فقط لا الحكم وإن لم يوجد لها في أحد الأدلة المتفق عليها، فينظر في دليل المختلف فيه الذي بنيت عليه فإن أمكن إعطاء المسألة حكما بموجبه عند من يعتبرونه دليلا اتبع ذلك الدليل وإذا كانت القاعدة دليلا تابعاً يستأنس به فقط.

وأما القواعد الفقهية المبنية على الاجتهاد فالظاهر من كلامه أنه يعتبرها حجة بشرط أن يكون من يتعرض لمثل هذه القواعد وتطبيقها على المسائل التي لا دليل لها بعينها من النصوص الشرعية أو الأحكام الفقهية أو الأدلة الأصولية لابد له أن يكون على جانب كبير من الوعي والإدراك والإحاطة بالقواعد، وما بنيت عليه كل قاعدة والمستثنيات منها حتى لا يُدخل تحت القاعدة مسألة يقطع أو يظن خروجها عنها.[[171]](#footnote-171)

3- ولابن حميد قول في المسألة أيضا حيث يقول: أن القواعد التي أساسها الفقهاء نتيجة استقراء المسائل الفقهية، إلى أنها تعتبر شاهد يستأنس به ولا يمكن الاعتماد عليها في استخراج حكم فقهي وأما إذا كان لها أصل من الكتاب والسنة كقاعدة: (**الأمور بقاصدها**)، فإن الاحتجاج بها نابع من أصلها الاحتجاج بأصلها وهو حديث: "**إنما الأعمال بالنيات**"[[172]](#footnote-172).[[173]](#footnote-173)

ويلاحظ من خلال قول ابن حميد أنه ضيق في حجية القاعدة الفقهية فاعتبر القاعدة التي لها أصل ظاهر وواضح من الكتاب والسنة تأخذ بها كدليل .

أما خلاف ذلك فليس إلا شاهد يستأنس به، ولا يمكن الاعتماد عليها .

4- ولعل أكثر من فصل في حجية القاعدة الباحسين حيث بدأ كلامه بالقواعد التي هي نصوص شرعية، وسواء كانت صياغتها واحدة، أو مع تغيير في الصياغة غير مؤثرة في المعنى تعتبر حجة في استنباط الأحكام أو الترجيح بعضها على بعض،شأنها في ذلك شأن النصوص نفسها عامة كانت أو خاصة.

أما فيما يخص القواعد المستنبطة فيختلف الحكم فيها تبعا لأمرين هما :

أ-المصدر والدليل الذي استنبطت القاعدة عن طريقه .

ب- الاتفاق والاختلاف في المستنبطة .

وبناء على هذين المعيارين فإن القاعدة المستنبطة من نص شرعي تكون حجة إذا كان العلماء متفقين على استنباطها من ذلك النص، فإن كانوا مختلفين في استنباطها فهي حجة عند من استنبطها؛ لأنها مردودة إلى النص عنده لكنها لا تكون كذلك عند من لم يستنبطها.[[174]](#footnote-174)

**ويناقش** ذلك:أن ظاهر قول الباحسين أنه يجعل معيار قبول هذه القواعد اتفاق العلماء، أو اختلافهم فيها، وأن اختلافهم ينقص من قوة القاعدة وحجيتها.

لكن بدا لي: أن معيار اعتبار القواعد المستنبطة من نصوص الشريعة، ينبغي ألا ينحصر في مجرد الاتفاق والاختلاف على القاعدة، بل يجب أن نتأكد من سلامة الاستدلال على معنى القاعدة ومقدار إرشاد النص إلى مضمون القاعدة؛ لأن بعض القواعد قد يجري فيها الخلاف ولكن لا يلتفت إليها وهذا لسلامة المدلول الذي عبرت عنه من حيث استناده لنص مباشرة ،فالأمر منوط بمضمون القاعدة وقوة إفضاء الدليل إليه.

ويرد في نفس السياق أمرا آخر وهو أنه جعل جواز الاستفادة من القاعدة الفقهية المختلف فيها محصور بمن استنبطها؛ لأنها مردودة إلى النص عنده.

لكن يبقى هناك إشكال وارد في حالة ما إذا أراد المستثمر أن يستفيد من القاعدة، وقد لا يكون هو من استنبطها فهل يجوز له الاستفادة منها أو أن الأمر يتعلق المستنبط فقط؟، وهذا لم يعرج عليه الباحسين والله أعلم.

والذي أراه في ذلك أن الاستدلال بالقواعد الفقهية المختلفة فيها لا ينحصر جوازه على المستنبط لها فقط، بل يشمل غيره من الفقهاء الذين يرون أن هذه القاعدة صالحة للاستدلال؛ لأنه كما قلت سابقا أن الأمر متعلق بسلامة المعنى ومقدار لوصق مضمون القاعدة بالنص الذي استفيدت منه.

2- أما القاعدة المستنبطة من الاستقراء فهي حجة حتى ولو قام الدليل على إخراج بعض جزئياتها عمل بما يقتضيه الدليل في تلك المستثنيات، وبقيت القاعدة على حالها فيما عدا ذلك ثم قال: "ولا يختلف الأمر بهذا الشأن في استقراء النصوص الشرعية عن التراث الفقهي المنقول عند العلماء".

**وقد عقب على هذا** القول عبد الرحمان الكيلاني بقوله: "أن الباحسين لم يميز بين القاعد المستفادة من استقراء النصوص الشرعية، وبين المستفادة من تراث العلماء الفقهي والجزئيات الواردة عنهم"[[175]](#footnote-175).

ويرى أن التسوية في الحكم بينهما تسوية في غير محلها؛ لأن القواعد المستفادة عن طريق استقراء النصوص الشرعية يعتبر في قوة النص لعام إذا كثرت شواهده وأدلته نظراً لكثرة الأدلة التي تنهض بمعناه فكيف يمكن التسوية بين هذه القواعد وغيرها من القواعد التي لا يعدو دليلها كونه مجرد فروع فقهية واردة في أبواب الفقه وفق ما انتهى إليه الفقهاء ؟.

كما أن بعض هذه القواعد المستفادة من استقراء تراث العلماء الفقهي، قد ورد من ذات علماء المذهب ما يرشد إلى إضعاف قوتها وتوهين صلاحية الاستدلال بها مثل قاعدة: (ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب أهونهما بعمومه)[[176]](#footnote-176).

3- وإذا كانت القاعدة مخرجة من طرق أخرى كالقياس والاستصحاب والدليل العقلي، أو بطريق الاجتهاد في تحقيق المناط أو تنقيحه أو الترجيح عند التعارض فهي تخضع لنوع الدليل وطبيعته ومدى الأخذ بما يترتب عليه من الأحكام من جهة أخرى[[177]](#footnote-177).

**المبحث الثالث :الترجيح وضوابط الاستدلال بالقاعدة الفقهية وبعض تطبيقاتها**

**ا**لمطلب الأول : الترجيح بين الأقوال.

المطلب الثاني :ضوابط الاستدلال بالقاعدة الفقهية **.**

**ا**لمطلب الثالث : تطبيقات الاستدلال بالقاعدة الفقهية.

**المبحث الثالث: الترجيح وضوابط الاستدلال بالقاعدة الفقهية** **وبعض تطبيقاتها**.

بعد دراسة الأقوال ومناقشتها والتفصيل فيها فقد ارتأيت إلى وضع ترجيح بين هذه الأقوال مع ذكر الضوابط التي وضعها المعاصرين الاستدلال بالقواعد الفقهية، إضافة إلى الاستشهاد ببعض التطبيقات التي تعرضوا لها في كتبهم.

**المطلب الأول:** الترجيح بين الأقوال.

**المطلب الثاني:** ضوابط الاستدلال بالقواعد الفقهية.

**المطلب الثالث:** تطبيقات الاستدلال بالقواعد الفقهية.

**المطلب الأول:** الترجيح بين الأقوال.

بعد دراستنا لمسألة حجية القاعدة الفقهية وذلك بمناقشة أدلة الفقهاء وآراء العلماء بين مجيزين، ومانعين لهاو مفصلين في ذلك توصلنا إلى ما يلي :

إن تعميم الحكم بعدم حجية القاعدة الفقهية وفق ما ذهب إليه أكثر العلماء وأنها تفتقد لصلاحية الاجتهاد والفتوى هو تعميم في مواطن يحتاج إلى التخصيص و التفصيل، ذلك أن القاعدة الفقهية ليست على درجة من حيث القوة والرتبة والاعتبار فهناك من القواعد الفقهية ليست على درجة واحدة، فهناك قواعد تعتبر من أصول الشريعة مثل قاعدة: "**الضرورات تبيح المحظورات**" وقاعدة: "**المشقة تجلب التيسير**" وقاعدة: "**درء المفاسد أولى من جلب المصالح**"، وغيرها من القواعد الفقهية المقررة التي تعتبر حقيقة من أصول الشريعة وكلياتها ومثل هذه القواعد الفقهية لا ينبغي أن تكون محل اختلاف ونظائر وذلك؛ لكثرة الأدلة التي نهضت بمعناها.

وهذا لا يعني أننا نجيز بصلاحية جميع القواعد الفقهية لاستنباط الأحكام؛ لأن بعض القواعد ليست إلا أفكارا توجيهية وردت على أذهان قائليها، ولا نجد لها الأدلة القوية التي تنهض بمعناها وترشد إلى مضمونها، كما أنها تفتقد لسلامة المضمون وصحة المعنى ولهذا الإمام الونشرسي يصوغ الكثير من القواعد على صيغة استفهام المختلفة فيها بصيغة استفهامية مما يؤكد وجود الخلاف فيها بين فقهاء المذهب مثل قوله :

الحياة المستعارة هل هي كالعدم ؟.

الترك هل هو كالفعل أم لا ؟.

وبهذا يظهر أن إطلاق القول بجواز الاستناد إلى القاعدة الفقهية في الكشف عن حكم الواقع التي لم يرد عليها بها نص هو أيضا إطلاق في غير محله ولعل كان قصد الذين نبهوا إلى جواز الاستناد إلى القاعدة الفقهية؛ لبيان حكم الوقائع والمستجدات متوجها إلى القواعد التي لاقت من الأدلة والشواهد مادون غيرها وكذا بعض التي تكسب قوتها من مجموعة دلالات وعدة نصوص ترشد لمعناها.

**وخلاصة القول:**

أنه حتى تكون القاعدة الفقهية صالحة للاستدلال لابد من توفر أمرين مهمين في القاعدة وهما: سلامة المعنى وصحة المضمون الذي تحمله القاعدة الفقهية، فإذا تأكدنا من وجودهما فإن القاعدة الفقهية تكون صالحة للاحتجاج بها، ومن ثم التأكد من مدى تحقق المعنى في النوازل والمستجدات للكشف عن الحكم الشرعي لها، لأنه لا يمكن أن ننفي جهود العلماء في هذا العلم والتضحيات التي قاموا بها من أجل أن يكون علماً مستقلاً بذاته، بعد جمعه وتنقيحه، وبناء أسس له ذات أصول وقواعد وضوابط تخدمه، وبعدما ضبطوا لنا الفقه في أبواب فقهية وسهلوا علينا الإطلاع جميع فصوله، إضافة إلى هذه القواعد أعانتنا في الكشف عن الحكم في الكثير من المستجدات والقضايا المعاصرة، التي لم نتوصل إلى إيجاد حكم لها في المصادرة الأصلية الكتاب والسنة، وبعد كل هذا الفضل وأكثر فكيف نقول أن القاعدة مجرد شواهد وقرائن الاستدلال، ألا يعقل أن نقول العكس، بأن تضافر الجهود والبحث في مجال القواعد الفقهية يؤكد لنا صحة الاستدلال بها بعد تطبيقنا لضوابطها وشروطها طبعاً.

**المطلب الثاني:** ضوابط الاستدلال بالقواعد الفقهية.

إن الاستدلال بالقواعد الفقهية يقتضي وجود ضوابط من شأنها ضبط عملية الاستدلال، لأن كل الأدلة سواء متفق عليها أو مختلف فيها، يجب أن تتوفر قيود وضوابط تضمن سلامة الاستدلال، ومن بين هذه الضوابط ما يلي:

1/أن تكون القاعدة ممن تضافرت عليها الأدلة من الكتاب،كقاعدة اليقين لا يزول بالشك ، ومن السنة كقاعدة : الأمور بمقاصدها؛ لأن أمثال هذه القواعد فهي تشبه الأدلة وقوتها بقوة الأدلة المعتمدة عليها.[[178]](#footnote-178)

2/إذا كانت القاعدة قاعدة أصولية، أو كانت فقهية معبرة عن دليل أصولي، أو كانت نصاً أو حديثاً ثابت مستقلا، مثل : **لا ضرر ولا ضرار** فإنه يصح بها الاستدلال.[[179]](#footnote-179)

3/إذا كانت قاعدة فقهية بحتة في موضع ليس فيه نص فقهي أصلا، كالنوازل مثلاً ولم يتعرض الفقهاء له ووجدت القاعدة التي تشمله.[[180]](#footnote-180)

4/أن لا يقطع أو يظن بوجود فرق بين ما اشتملت عليه القاعدة الفقهية والمسألة الجديدة غير المنصوص عليها، فإنه لا يصح الاستدلال بها.[[181]](#footnote-181)

5/أن تكون القاعدة المستدل بها مماﱠ صح فيها الاستقراء الذي ، الذي يتحقق معه العمل بالظن الراجح، ولا حجة بالقاعدة الفقهية الموهومة التي تفتقد إلى أصل شرعي،لأن القاعدة تزداد قوتها في الاحتجاج بها كلما قوي أصلها.[[182]](#footnote-182)

6/مطابقة الفرع المراد الحكم عليه مع القاعدة الفقهية المستدل بها عليه فإن لم يتطابق لم يصح إلحاق الحكم به، كما يجب على المستدل بالقاعدة الفقهية أن يكون ذا بصيرة وذا فهم وعلم بكل من القاعدة الفقهية والفرع المراد تخريجه عليها، حتى لاندمج تحت القاعدة مسألة يقطع أو يظن خروجها عنها.[[183]](#footnote-183)

7/أهلية المجتهد بأدوات الاجتهاد والنظر وشروطه، لأن عملية الاستدلال تستلزم وجود ملكة فقهية في استنباط الأحكام من أدلتها مع العلم بماهية القواعد الفقهية والإحاطة بكل ما ينضم لها من فروع ومستثنيات .[[184]](#footnote-184)

**المطلب الثالث:** تطبيقات الاستدلال بالقواعد الفقهية.

بما أنني قد ذكرت سابقاً أن هناك من اعتبر القاعدة الفقهية حجة يستدل بها في استنباط الأحكام، فقد ارتأيت أن أعزز ذلك ببعض التطبيقات الفقهية حتى أدعم بها ما ذكرت وتكون شاهدا علميا وتطبيقاً عمليا لحجية القاعدة الفقهية وهي قسمين: تطبيقات ذكرها فقهاؤنا المتقدمين في كتبهم وفق مذاهبهم الفقهية المختلفة، وتطبيقات فقهية معاصرة.

**الفرع الأول:** تطبيقات فقهاؤنا المتقدمين في الاستدلال بالقواعد الفقهية.

**1**- جاء عن الإمام ابن قدامة[[185]](#footnote-185) انه: إذا اقتسم الشريكان شيئاً، فبان بعضه معيباً بعد القسمة، فلا يؤدي ذلك إلى بطلانها، بل يخير من ظهر العيب في نصيبه بين الفسخ والرجوع بما بقي من حقه؛ لأن العيب لا يمكن التحرز منه، وقد استند في ذلك إلى قاعدة "وما لا يمكن التحرز منه فهو عفو"، فلا يؤثر في البطلان كالبيع.[[186]](#footnote-186)

2- ونفس القاعدة استدل بها الإمام السرخسي[[187]](#footnote-187) في كتابه المبسوط، قال: لو أن صائماً ابتلع شيئاً بين أسنانه فلا قضاء عليه، سمسمة كانت أو أقل منها؛ لأن ذلك مغلوب لا حكم له، وما بقي بين أسنانه فهو تابع لريقه، ولو ابتلع ريقه لا يفسد صومه، فهذا مثله، وهذا لا يمكن التحرز منه، وما لا يمكن التحرز منه فهو عفوُ[[188]](#footnote-188)

3- وكما جاء أيضاً في باب الإقرار بالبيع والعيب فيه للسر خسي: فيما لو أقر البائع أنه باع هذه الدار من هذا، و بها هذا العيب وأن المشتري أبرأه منه، فعليه البينة إذا جحد المشتري الإبراء لأن مطلق البيع يقتضي سلامة المعقود عليه ووجود العيب يثبت للمشتري حق الرد، فالبائع يدعي عليه إسقاط حقه بعد ما ظهر سببه، فلا يقبل قوله بحجة؛ لأن العيب فوات وصف من المعقود عليه **والوصف يستحق باستحقاق الأصل** فصار ذلك الجزء حقاً للمشتري باستحقاق أصله المبيع والبائع يدعي بطلان استحقاقه بعد ظهور سببه.[[189]](#footnote-189)

4- يقول إمام الحرمين: لو تردد الإنسان في نجاسة شيء وطهارته، ولم يجد من يخبره بنجاسته أو طهارته مفتياً أو ناقلا فمقتضى هذه الحالة الأخذ بالطهارة، فإنه قد تقرر في قاعدة الشريعة أن من شك في طهارة ثوب أو نجاسته فله الأخذ بطهارته.[[190]](#footnote-190)

5-وذكر في موضع آخر أن كل ما أشكل على أهل الزمان كونه حدثا فلهم أن يأخذوا باستصحاب الطهارة مع طريانه، بناء على القاعدة في أن من استيقن الطهارة، وشك في الحدث لم ينقض بانتقاض الطهارة المستيقنة.[[191]](#footnote-191)

6-كما جاء أيضاً في مسألة الرهن، لو رهن شخص داراً عند أخر، و أراد الراهن بيع الدار فإنه يمنع من ذلك، مع أنه مالك لها، وبيان ذلك أن ملكية الدار تقتضي أن يتصرف صاحبها بها كيف شاء، لكن حق المرتهن في الدار وجعلها وثيقة في يده يحفظ ماله، مانع، والمانع مرجح، على المقتضي فيعمل به وقد استندوا في ذلك إلى القاعدة إذا تعارض المانع والمقتضي قدم المانع.[[192]](#footnote-192)

7-يقول الإمام مالك رحمه الله: فمن شك في الطهارة يجب عليه الوضوء، واستدل على ذلك بقاعدة "الشك في الشرط مانع من ترتيب المشروط"، لآن الطهارة شرط في صحة الصلاة، والشك في الشرط مانع من ترتيب المشروط[[193]](#footnote-193)

8-جاء في كتاب علم الفرائض باب ميراث الفرقى و الحرقى و الهدمى ومن أشبههم" إذا مات اللقيط من غير وارث فماله لبيت مال المسلمين، وهذا بناء على قاعدة **الغرم بالغنم**، فإن بيت المال هو المسؤول عن الإنفاق عليه وتربيته وتعليمه[[194]](#footnote-194)، فتكون تركته له كالأموال الضائعة التي لا يعرف أصحابها وهذا دليل صريح في جواز الاستدلال بالقاعدة الفقهية . [[195]](#footnote-195)

- يقول الإمام القرافي في مسألة الطلاق: لو قضى باستمرار عصمة من لزمه الطلاق بناء على مسألة السريجية[[196]](#footnote-196) ناقضناه لكون شرط السريجية لم يجتمع مع مشروطه أبداً فإن تقدم الثلاث لا يجتمع مع لزومه الطلاق بعدها فكان هذا على خلاف قاعدة صحة اجتماع الشرط مع مشروطه. [[197]](#footnote-197)

-يقول الإمام الطاهر ابن عاشور: بعد ما كان نكاح المتعة في صدر الإسلام أمر مرخص فيه فقد نسخ يوم خيبر، واتفق العلماء على فسخه وبطلانه، لكن البعض شذ فيه فجوزه، وقيلا مطلقاً ونسب إلى الزيدية، وقد اعتبره البعض وقال أنه ضرورة خاصة بالسفر فقط، واستندوا في ذلك إلى قاعدة ارتكاب أخف الضررين خشية الوقوع في الزنا، وقد نسب إلى ابن عباس نسبة مشهورة.[[198]](#footnote-198)

-سُئل الشافعي فيما إذا فقدت المرأة وليها في سفر، و فولت أمرها لرجل، فقال: يجوز، فرد عليه يونس بن عبد الأعلى، كيف هذا؟ قال: إذا ضاق الأمر اتسع، وهذا دليلا صريح في استدلال الشافعي بالقاعدة الفقهية.

-وسُئل في مسألة أخرى، في أواني الخرفِ المعمولة بالسرجين؟ أيجوز الوضوء منها؟ فقال: إذا ضاق الأمر اتسع، وهذا يدل على أن الشافعي يستدل على القواعد الفقهية في استنباط الأحكام .[[199]](#footnote-199)

-يقول الإمام البهوتي: ولا أثر لغش يسير لمصلحة في شركة العنان والمضاربة، وفي الربا وغيره كالصرف والقرض، كحبة فضة ونحوها في دينار؛ لأنه مما لا يمكن التحرز منه وستند في قوله إلى قاعدة " **وما لايمكن التحرز عنه فهو عفوا".[[200]](#footnote-200)**

-ويقول الإمام السبكي في الأشباه والنظائر: من علم بالسلعة عيباً لم يجز له أن يبيعها حتى يبين عيبها يجب على البائع الصدق في قدر الثمن وفي الأجل والشراء بالعوض وبيان العيب الحادث عنده،فلو قال: بمائة، فبان بتسعين، فالأظهر أن يحط الزيادة وربحها، وأنه لا خيار للمشتري واستند في ذلك إلى قاعدة **يحرم إخفاء ما يثبت الخيار دون مالا يثبت.[[201]](#footnote-201)**

-وجاء في باب التنجس بالنجاسة : أنه إذا اتصل النجس أو المتنجس بالطاهر،نظر، فإن كان جافين فلا يؤثر النجاسة، كروث الحيوان إذا كان جافا واتصل بأرض طاهرة أو ثياب فإنه لا يؤثر على طهارتها، بناء على القاعدة الفقهية **الجاف طاهر بلا خلاف**، لكن إن كان أحدهما أو كلاهما رطباً تنجس الطاهر بالأخر.[[202]](#footnote-202)

-ويقول المرادوي في مسألة الشك في الطلاق، "إذا شك في عدد الطلاق يني على اليقين، واستند في ذلك إلى قاعدة **اليقين لا يزول بالشك**، ثم قال هذا المذهب بلا ريب، نص عليه، وعليه الأصحاب".**[[203]](#footnote-203)**

**-**لو تبايع شخصان فادعى أحدهما بعد ذلك أنه اشترط في العقد لنفسه الخيار، ويريد الفسخ والرد، وأنكر الأخر هذا الاشتراط بأنه لم يقول ذلك أثناء العقد فإن القول قول المنكر مع يمينه حتى يثبت الخيار من يدعيه، ذلك لأن الاشتراط أمر عارض، فالأصل في العقد أنه خالي من الشروط الزائدة فيكون عدمها هو المستيقن، ووجودها مشكوك فيه يحتاج إلى إثبات، والقاعدة تقول **الأصل في الأمور العارضة العدم**.[[204]](#footnote-204)

-في مسألة الوديعة أنه إذا هلكت الوديعة عند الوديع، وشككنا في أنها هلكت بتعدية صاحبها عليها أو تقصيره في حفظها فيضمنها، وإذا هلكت قضاء وقدر؛ بمعنى دون تقصيراً منه فإنه غير ضامن، لأن صيغة الأمانة هي المتيقنة عند العقد فلا تزول بالشك في حصول التعدي أو التقصير وهذا صريح بالاستدلال بالقاعدة الفقهية **اليقين لا يزول بالشك**.[[205]](#footnote-205)

-لو تبين في المبيع عيب بعد القبض، فزعم البائع حدوثه عند المشتري، وزعم المشتري وجوده عند البائع، فإنه يعتبر حادثاً عند المشتري، والقاعدة تقول **الأصل إضافة الحدث إلى أقرب أوقاته** وبالتالي لا يحق له فسخ البيع حتى يثبت أنه قديم عند البائع.[[206]](#footnote-206)

-وفي مسالة الإجارة: لو انتهت مدة إجارة الأرض الزراعية قبل أن يستحصد الزرع تبقى الأرض في يد المستأجر بأجر المثل حتى يستحصد، وهذا منعاً لضرر المستأجر بقلع الزرع قبل أوانه وقد استدلوا بذلك القاعدة الفقهية **لا ضرر ولا ضرار**[[207]](#footnote-207).[[208]](#footnote-208)

وفي مسألة تخفيف الضرر مثلاً :

-لو ابتلعت دجاجة شخص لؤلؤة ثمينة لغيره فلصاحب ألؤلؤة أن يمتلك الدجاجة كي يذبحها ويستخرج منها ألؤلؤة، لأن **الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف**.[[209]](#footnote-209)

**الفرع الثاني: تطبيقات فقهية معاصرة في الاستدلال بالقواعد الفقهية .**

1-يعتبر المالكية أن عقد الصيانة هو من الإجارة المضمونة لتعلقه بالذمة لا بالشخص سواء أكان في الصائن شركة أم شخصا، إذ أن المؤسسة لا تشترط أن يقوم بالعمل فرد معين.

وإذا كانت الإجارة في الذمة فالمالكية لا يجيزون تأخير الأجر إذ لا يشرع الأجير في العمل، وذلك بناء على **قاعدة: أنه لا يجوز تعمير الذمتين**.[[210]](#footnote-210)

2- المطعومات والمشروبات التي دخل في تصنيعها بعض الخبائث

إذا دخل في تصنيع المطعومات والمشروبات المباحة بعض الخبائث كدهن خنزير أو لحمه أو الخمر غيرها من الخبائث، فإنها تحرم لذلك؛ لأنه إذا خلط الحرام والحلال غلب فيه جانب الحرام إعمالا للقاعدة الفقهية**[[211]](#footnote-211)"إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام**".[[212]](#footnote-212)

3- تتهجين بعض الحيوانات المأكولة مع غير المأكولة إذا حصل تهجين في ذلك، كتهجين الغنم مع الخنزير ونحوه، أو إدخال بعض الخبائث المورثات من خنزير في خلية مأكول ثم استنسخ في فصيلة جديدة؛ فإن الحيوان الناتج من هذا التهجين يحرم تغليبا لجانب الحرام فيه إعمالا للقاعدة الفقهية السابقة وهي **إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام**[[213]](#footnote-213)

4-جواز نقل قرينة عين من إنسان بعد التأكد من موته وزرعها في عين إنسان مضطر إليها وغلب على الظن نجاح عملية زرعها ما لم يمنع أولياؤه ذلك، بناء على قاعدة**: "تحقيق أعلى المصلحتين و ارتكاب أخف الضررين"،** وإيثار لمصلحة الحي على مصلحة الميت فإنه يرجى للحي الأبصار بعد عدمه، والانتفاع بذلك في نفسه ونفع الأمة به.[[214]](#footnote-214)

5-من المسألة المستجدة التي لم يرد فيها نص ولا إجماع : مسألة التبرع بالأعضاء فغاية هذه العملية إيجاد عضو مفقود للمتبرع له، أو استعادة شكله أو إصلاح عيب فيه مثل: نقل الدم من سليم إلى مريض أو التبرع بالكلية من قادر على الاكتفاء بكلية واحدة إلى عاجز لا تقوم حياته بكليته الموجدة، وقد استناد في ذلك إلى قاعدة: "**إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما بارتكاب أخفهما"** واعتمادها دليلا يكشف لنا عن حكم الواقعة الجديدة، بحيث ينظر الفقيه إلى مفاسد التبرع بالأعضاء وعدم التبرع بها ويوازن بينهما ويحكم جواز هذه العملية أو عدم جوازها، وتبين الراجح من الجهتين.[[215]](#footnote-215)

6-ومن القضايا المستجدة أيضا : حوادث السيارات وما يلزم عنها من أضرار مادية تستوجب الضمان والتعويض، فقد تضافرت بالاعتماد على القواعد الفقهية كقاعدة: "**الجواز الشرعي ينافي الضمان**"[[216]](#footnote-216) وقاعدة: "**المباشر ضامن وإن لم يتعمد**"[[217]](#footnote-217)وقاعدة: "**إذا اجتمع المباشر مع المتسبب أضيف الحكم إلى المباشر**"[[218]](#footnote-218)، التي نظمت أحكام الضمان؛ لتوصل إلى أحكام حول هذه القضية.

7-ومنها الصائم المسافر من الغرب إلى الشرق جوا فمع تطور وسائل السفر تطورا مذهلا قد يصبح النهار بالنسبة إليه ثلاث ساعات أو أقل، وربما في السنوات القادمة يصبح النهار في هذه الحالة أقل من ساعة، فحكم صيامه قد يندرج تحت قاعدة: "**تعلق الحكم بالمحسوس على ظاهر الحس لا على باطن الحقيقة**"، فهل إذا أمسك عند طلوع الفجر وجب عليه أن يستمر حتى تغرب، ولو غربت بعد نصف ساعة من وقت إمساكه ؟[[219]](#footnote-219).

ومنها أيضا : مسألة مياه المجاري بعد تنقيتها وتعقيبها، فهذه تندرج تحت قاعدة: "**الحكم بالنجاسة مشروط باتصاف المحكوم بنجاسته بالأعراض المخصصة، تماثل الأجسام**."[[220]](#footnote-220)

وسئل الإمام الطنطاوي في قضية الإيجار ومدى حرية المالك في تحديد بدل الإيجار فقال: الأصل أن كل مالك له حق التصرف في ملكه، مدام كامل الأهلية، ليس صغيرا ولا مجنونا ولا محجوراً عليه، وبما أنه مالك لها فله كل الحق في التصرف فيه، لكن إذا كان في استعمال حقه مضرة ظاهرة لغيره، كمن يملك شجرة في بستان جاره مثلاً، و رأى صاحب البستان أنه يسبب له ضررا فيجوز لصاحب البستان قطعها وقد استند في ذلك إلى القاعدة الشرعية **"الضرر يزال".**

وقال أيضا في نفس المسألة ، "**أنه يحتمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام** "وبهذه القاعدة جاز ما يسمى بالإستملاك الجبر، كمن يملك بيت في الطريق العام وهو يضيق به على الناس، فإنه يجوز شراء هذا البيت لأن فيه تضيق على الناس، وبهذا يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام.[[221]](#footnote-221)

وفي موضع آخر سئل عن قتل الكلاب الضالة في الشوارع و التي قد تؤذي الناس هل يجوز قتلها ؟

فقال الحيوان المؤذي يجوز قتله، فإذا كانت هذه الكلاب تخوف الأطفال وخاصة عند نباحها في الليل، وفيها تشويه لمنظر المدينة، إضافة إلى الأمراض التي تنتشر بسببها، أي أنها تحقق الضرر، "**فإن الضرر يزال**" ويجوز قتلها.[[222]](#footnote-222)

**وخلاصة القول:**

أن هذه التطبيقات التي تم عرضها ليست على سبيل الحصر أو التقيد وإنما هي بعض الأمثلة التي تبين كيف كان الفقهاء يستدلون بالقواعد الفقهية في كتبهم ومسائلهم التي تعرض عليهم، كما أن الاستدلال بالقاعدة الفقهية لم يكن مختص بمذهب معين بل جميع المذاهب استدلت بها واعتمدت عليها في إصدار الأحكام، كما أنها ليست مرتبطة بتطبيقات فقهية معينة أو حالات محصور بل شملت جميع أبواب الفقه دون استثناء، ونظرا لكونها ضبطت الفقه بأحكامه والاستغناء عن حفظ الكثير من الجزئيات، فقد يسرت على القضاة والمفتين والباحثين للوصول إلى معرفة أحكام المسائل المعروضة والقضايا الطارئة في أقرب سبيل، كما لا ننسى فضلها في حل أغلب النوازل ومستجدات العصر التي لم نجد لها دليل من الكتاب أو السنة و قد كانت القواعد الفقهية هي السباقة لحتضانها و أيجد مسلك لها.

وأخيرا أشكر الله تعالى الذي أعانني على إتمام هذا البحث، والذي توصلت من خلاله إلى ما يلي:

1-إن وصف القاعدة الفقهية بالأغلبية ينقص من كليتها وجود مستثنيات أو تخلف آحاد الجزئيات.

2-إن الفرق بين القاعدة الفقهية والضابط الفقهي لم يتميز إلا في العصور المتأخرة .

3-إن القاعدة الفقهية اتسمت بطابع التيسير والتسهيل، لأنها ضبطت المسائل الفقهية،وجمعت الكثير من الفروع المنتشرة، المتحدة المناط والموضوع تحت قاعدة كلية، مع دقة الصياغة وإيجاز العبارة، وهذا يسهّل على الباحث إدراكها وأخذها وفهمها.

4-إن دراسة القواعد الفقهية تكوّن لدى الباحث ملكة فقهية تنير له الطريق لدراسة أبواب الفقه و استيعابها ومعرفة الأحكام الشريعة.

5-إن جل الفروع الفقهية تدخل تحت القواعد الخمس الكبرى، وهذه الأخيرة لها شأن عظيم في الفقه الإسلامي لأن مصدرها يعود إلى الكتاب والسنة وهذا ما يساعد في تقوية حجيتها.

6-إن أغلب القواعد الفقهية تتضمن أحكاماً فقهية في ذاتها، وهذه الأحكام تنتقل بين الفروع المندرجة تحتها، كقاعدة اليقين لا يزول بالشك، تضمنت حكماً فقهياً في كل مسألة، اجتمع فيها اليقين والشك.

7-إن القاعدة الفقهية ليست على درجة واحدة من حيث الاحتجاج، بل تنقسم إلى متفق عليها ومختلف فيها ولهذا كانت القاعدة المختلف فيها بين الفقهاء أحد أسباب اختلاف في حجيتها.

8-إن الإلمام بالقواعد الفقهية واستيعابها يعين القضاة، والمفتين والحكام في إيجاد حلول للمسائل المعروضة والنوازل الطارئة بأيسر سبيل وأقرب طريق.

9-إنّ الاستدلال بالقواعد الفقهيّة عند الفقهاء ليس مقيّداً أو مختصّا بباب معيّن من أبواب الفقه، بل يدخل في جميع أبوابه دون استثناء.

10-أغلب القواعد الفقهية تبنتها المذاهب الاجتهادية في تفريع الأحكام وتنزيل الحوادث عليها، وتخريج الحلول الشرعية للوقائع، وقد اتضح ذلك من خلال التطبيقات التي عرضت سابقاً.

11-إنّ الغوص في دراسة القواعد الفقهيّة تمكّن الباحث من الاطّلاع على مسائل نفيسة لا يطلع عليها إلا أثناء دراسته، ويتحصّل على زاد علميّ قد لا يجده إلاّ في مرحلة البحث، فضلا عما يكتسبه من خبرة التفتيش عن المسائل في مظانّها، إضافة إلى معرفة مواطن الخلاف بين الفقهاء في كثير من المسائل وسبب الخلاف في ذلك.

12-كلما كانت القاعدة الفقهية متوافقة مع ضوابطها زاد ذلك من قوتها وصلاحها للاستدلال.

13-إن القواعد الفقهية جاءت موافقة لمقصود الشارع ومراعية لمصالح العباد في العاجل و الآجل.

14-إن علم القواعد الفقهية علم بذل فيه الباحثون جهدهم في تأصيله وجمعه وتحقيقه ومع هذا فإن المجال فيه مفتوحا أمام من أراد الحث فيه، فهو مجال خصب للبحث والدراسة والتنقيب.

**التوصيات :**

1-على الباحث والطالب الاهتمام بدراسة القواعد الفقهية دراسة تفصيلية دقيقة حتى يسهل عليهم فهمها واستيعابها.

2-الحرص على الربط بين القاعدة الفقهية وأصلها،الشيء الذي يساعد في استخراج أحكام الوقائع الجديدة التي لم يرد نص عليها في ضوء هذه الأدلة " القاعدة والفرع".

3-حجية القاعدة الفقهية وصحة الاستدلال بها يحتاج إلى عمل جماعي موسوعي من قبل الفقهاء والباحثين المتخصصين في مجال القواعد الفقهية التي وصلت إلينا، لدراستها وتنقيها والتفصيل فيها، وذلك عن طريق أخذ كل قاعدة على حدة والنظر في قوتها ودلالتها، ومدى صلاحيتها للاستدلال بها.

4-بما أن القواعد الفقهية ليست مختصة بباب من أبواب الفقه أو مجال معين، فلِمَا لا يقوم الفقهاء بجمع هذه القواعد والضوابط ذات الصلة بموضوع واحد حتى تعطي تصورا واضحاً ودقيق لموضوعها، وهذا يساعد في ترسي أسساً قويمة في بحثها ودراستها، لأن هذا يساعد على التعرف على الجوانب التي لم تعالجها القواعد الفقهية، وبالتالي تسهل عليهم استنباط فروع أو قواعد جديدة تعالج القضايا والنوازل الجديدة التي لم نتمكن إيجاد حلول لها .

-أسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه وموجباً لرضوانه، وأن يغفر الزلل ويتجاوز عنِ الخلل وسد الثغرة وتقبل العثرة، والله المستعان وعليه التكلان، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه أجمعين.

**أوّلاً : فهرس الآيات القرآنية**

**ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية**

**ثالثاً : فهرس القواعد الفقهية**

**رابعاً : فهرس الأعلام المترجم لهم .**

**خامساً : قائمة المصادر والمراجع .**

**سادساً : فهرس المواضيع .**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **الصفحة** |  | **السورة** | **الآية** |
| 14 | 127 | سورة البقرة | ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ البَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ |
| 37 | 185 | سورة البقرة | ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْر﴾َ |
| 40 | 286 | سورة البقرة | ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ |
| 38 | 19 | سورة النساء | وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ﴿ |
| 43 | 165 | سورة النساء | لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُل﴾ |
| 52 | 38 | سورة الأنعام | مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ ﴿ |
| 43 | 80 | سورة الأنعام | ﴿قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ ﴾ |
| 43 | 149 | سورة الأنعام | قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ﴾ ﴿ |
| 38 | 199 | سورة الأعراف | ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ |
| 16 | 122 | سورة التوبة | ﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ﴾ |
| 14 | 26 | سورة النحل | ﴿فأَتَى اللُه بُنْيانَهُمْ مِنَ القَوَاعِدِ ﴾ |
| 52 | 89 | سورة النحل | ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ |
| 39 | 78 | سورة الإسراء | ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ |
| 37 | 78 | سورة الحج | ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ |
| 43 | 15 | سورة الشورى | ﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ﴾ |

**ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية :**

|  |  |
| --- | --- |
| الصفحة | الحديث والأثر |
| 40 | } إذا أمرتكم بشيء فخذوا منه ما استطعتم } . |
| 38 | { إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثا أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن } |
| 38 | { إن الله تعالى عند كل لسان قائل فليتق الله عبد فلينظر ما يقول } |
| 37-38-59 | { إنما الأعمال بالنيات } |
| 39 | { البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه} |
| 53 | } ثم الفهم الفهم فيما أدلي إليك..........} |
| 38 | { خذ ما يكفيك وولدك بالمعروف} |
| 50-66 | { لاضرر ولا ضرار} |

|  |  |
| --- | --- |
| الصفحة | القاعدة والضابط |
| 28-32 | الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد |
| 37 | الاجتهاد لا ينقض بمثله |
| 32-73 | إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام |
| 74 | إذا اجتمع المباشر مع المتسبب أضيف الحكم إلى المباشر |
| 39 | إذا اجتمعت الإشارة والعبارة واختلف موجبوهما غلبت الإشارة |
| 69 | إذا تعارض المانع و المقتضي قدم المانع |
| 74 | إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما بارتكاب أخفهما |
| 70 | إذا ضاق الأمر اتسع |
| 70 | ارتكاب أخف الضررين |
| 72 | الأصل إضافة الحدث إلى أقرب أوقاته |
| 35 | الأصل براءة الذمة |
| 35-72 | الأصل في الأمور العارضة العدم |
| 36 | الأصل في المياه الطهارة |
| 35-38 | إعمال الكلام أولى من إهماله |
| 36 | ألفاظ الواقفين تبنى على عرفهم |
| 20-22 | الأمور بمقاصده |
| 39 | إنما يثبت الحكم بثبوت السبب |
| 32 | الإيثار في القرب مكروه وغيره محبوب |
| 39 | الإيمان في جميع الخصومات موضوعة في جانب المدعى عليه في القسامة |
| 27-33 | التابع تابع |
| 73 | تحقيق أعلى المصلحتين وارتكاب أخف الضررين |
| 64 | الترك هل هو كالفعل أم لا؟ |
| 74 | تعلق الحكم بالمحسوس على ظاهر الحس لا على باطن الحقيقة |
| 71 | الجاف طاهر بلا خلاف |
| 74 | الجواز الشراعي ينافي الضمان |
| 74 | الحكم بالنجاسة مشروط باتصاف المحكوم بنجاسة الأعراض المخصصة تماثل الأجسام |
| 64 | الحياة المستعارة هل هي كالعدم؟ |
| 35 | الخراج بالضمان |
| 33 | الخروج من الحلاف مستحب |
| 64 | درء المفاسد أولى من جلب المصالح |
| 33 | الدفع أقوى من الرفع |
| 33 | الرخص لا تناط بالشك |
| 33 | الرخص لا تناط بالمعاصي |
| 69 | الشك في الشرط مانع والمقتضي قدم المانع |
| 70 | صحة اجتمع الشرط مع مشروطه |
| 34 | الصلاة خلف المحدث المجهول الحال هل هي صلاة جماعة أو انفراد |
| 36-72 | الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف |
| 36 | الضرر لايزال بالضرر |
| 30-31-32 | الضرر يزال |
| 64 | الضرورات تبيح المحظورات |
| 36 | الضرورة تقدر بقدرها |
| 27-32-38 | العادة محكمة |
| 22 | العبرة في العقود بالمقاصد |
| 83 | الغرم بالغنم |
| 20 | كل ماء مطلق لم يتغير فهو طهور |
| 73 | لا يجوز تعمير الذمتين |
| 50 | لاضرر ولا ضرار |
| 74 | المباشر ضامن وإن لم يتعمد |
| 22-23-28-38 | المشقة تجلب التيسير |
| 36 | المعروف بين التجار كالمشروط بينهم |
| 35 | من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه |
| 34 | الموجود شرعا هل كالموجود حقيقة أم لا؟ |
| 34 | هل العبرة بالحال أم بالمآل ؟ |
| 34 | الواجب الاجتهاد أو الإصابة |
| 69 | الوصف يستحق باستحقاق الأصل |
| 35 | الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة |
| 68-71 | وما لايمكن التحرز منه فهو عفو |
| 75 | يتحمل الضر الخاص لدفع الضرر العام |
| 71 | يحرم إخفاء ما يثبت الخيار دون مالا يثبت |
| 32-38 | اليقين لا يزول بالشك |

|  |  |
| --- | --- |
| إبراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون | 55 |
| إبراهيم بن محمد اللخمي الغرناطي، المالكي الشهير بالشاطبي | 56 |
| أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن حرير ابن القيم | 53 |
| أبو محمد عبد اله بن أحمد بن محمد بن قدامة | 68 |
| أحمد ابن فارس بن زكرياء القزويني الرازي المعروف بابن فارس | 16 |
| زين الدين بن إبراهيم بن محمد نجيم | 47 |
| سليمان بن القويم بن الكريم الطوفي الصرصري الطوفي | 56 |
| شهاب الدين أبو العباس أحمد ابن إدريس القرافي | 17 |
| عبد الرحمان بن أبي بكر محمد ابن سابق الدين الخضري جلال الدين السيوطي | 54 |
| عبد المالك بن عبد الله بن يوسف بن محمد ضياء الدين المعالي الجويني | 45 |
| عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي | 57 |
| علي محمد بن علي الحنفي السيد شريف الجرجاني. | 14 |
| محمد بن أحمد بن سهيل، أبو بكر السرخسي | 68 |
| محمد بن علي ابن القاضي محمد جامد بن صابر الفاروق الحنفي التهانوي | 15 |
| محمد بن عمر الحسن بن الحسين التميمي البكري فخر الدين الرازي | 17 |
| منصور بن محمد التميمي المزوزي الحنفي ثم الشافعي أبو المظفر السمعاني | 51 |

* **القرآن الكريم**
* **التفاسير**

1/الدر المنثور في تفسير المأثور، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، دار الفكر بيروت.

2/فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب البخاري القنوجي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر صيد بيروت،الطبعة: 1412ه/1992م.

3/فتح القدير، عبد الله الشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب دمشق بيروت ، الطبعة الأولى: 1414ه.

**الحديث والشروح:**

4/التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد،أبو عمر يوسف القرطبي، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب، الطبعة: 1387ه.

5/الجامع المسند صحيح البخاري، محمد إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى.1422ه.

6/سنن الدار قطني، أبو الحسن على بن عمر أحمد بن مهدي بن مسعود بن دينار البغددي الدار قطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة الأولى: 1424ه/2004م.

7/كشف الخفاء، ومزيل الإلباس، إسماعيل العجلوني الدمشقي، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى: 1420ه/2000م**.**

8/المدخل إلى السنن الكبرى، أبو بكر البيهقي، أبو بكر البيهقي، تحقيق محمد ضياء الرحمن ألأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي الكويت.

9/المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدوية بن نعيم النيسابوري، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى: 1411ه/1990م.

10/المسند الصحيح، مسلم ابن الحجاج أبو الحسن القشري النيسابوري، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت.

11/مقدمة التحقيق والاستغناء الاستغناء في الفروق و الاستثناء، لمحمد ابن سليمان البكري،سعود بن مسعد، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى: 1408ه/1988م**.**

* **الفقه:**

12/التهذيب في اختصار المدونة، أبي القاسم، تحقيق : محمد لمين، دار البحوث لدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة الأولى: 1423ه/200م**.**

13/شرح مختصر الروضة، لسليمان بن عبد الكريم الطوفي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1407ه/1987م**.**

14/الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، دار الفكر، الطبعة الرابعة.

15/الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، دار القلم دمشق بيروت، الطبعة الرابعة**.**

16/فقه العبادات على مذهب الشافعي، الحاجة درية العيطة**.**

17/مقدمة تحقيق قواعد المقري، أبي عبد الله المقري، تحقيق ودراسة: أحمد بن عبد الله بن حميد**.**

18/كشاف القناع عن متن القناع، صلاح الدين البهوتي، دار الكتب العلمية**.**

19/المبسوط ، السرخسي، دار المعرفة، 1414ه/1993م**.**

20/المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، علي جمعة محمد ع الوهاب، دار السلام، الطبعة الثانية: 1422ه/2001م.

21/المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد الرحيم محمد بدران، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية: 1401ه**.**

22/المدونة، مالك ابن انس، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1415ه/1994م**.**

23/ منح الجليل شرح مختصر خليل، لمحمد عليش، لأبي عبد الله المالكي، دار الفكر1409ه/1989م**.**

* **أصول الفقه والقواعد الفقهية والمقاصد:**

24/أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، مصطفى سعيد الخن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1396ه/1972م.

25/إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمد عزو عناية، دار الكتاب العربية، الطبعة الأولى: 1419ه/1999م.

26/الأشباه والنظائر، تاج الدين السبكي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1411ه/1991م.

27/الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1411ه/1991م.

28/الأشباه والنظائر، لابن نجيم ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1499ه/1999م.

29/إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم الجوزية ، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 141ه/1991م.

30/أنوار البروق في أنواء الفروق، أبي العباس شهاب الدين القرافي، عالم الكتب

31/إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك أبي عبد الله مالك ، أحمد بن يحي الونشريسي ، الصادق بن عبد الرحمان الغرياني، دار ابن حزم، الطبعة الأولى: 1427ه/ 2006م..

32/تبصرة الأحكام في أصول الأقضية ومناهج الحكام، لابن فرحون، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى:1406ه/1986م.

33/التحرير شرح التنوير في أصول الفقه، المرداوي، تحقيق: عبد الرحمان الجبري، الطبعة الأولى: 1421ه/2000م.

34/تيسير علم أصول الفقه، عبد الله العنزي، مؤسسة الريان.بيروت .لبنان، الطبعة الأولى: 1418ه/1997م.

35/حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، حسن العطار الشافعي، دار الكتب العلمية.

36/حاشية القيلوبي، على شرح الجلال المحلى على منهاج الطالبين، قليوبي وعميرة، دار الفكر، 1415ه/1995م.

37/حجية القاعدة الفقهية، عبد الرحمان الكيلاني،ص: 18، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الرابع عشر، العدد الأول: 1999.

38/درر الحكام شرح في شرح مجلة الأحكام، علي حيدر، دار الكتب العلمية الرياض، دار الجيل بيروت، الطبعة: 1423ه/2003م.

39/الذخيرة، شهاب الدين القرافي، تحقيق: محمد حجى، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى: 1994م.

40/روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا النووي، تحقيق، زهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثالثة: 1412م/1991م.

41/شرح القواعد الفقهية،لشيخ أحمد الزرقا ،دار القلم ،الطبعة الثانية: 1409ه/1989م.

42/شرح النظريات الفقهية، سعيد بن ناصر الشتري.

43/شرح الورقات في أصول الفقه المحلي، جلال الدين محمد الشافعي، جامعة القدس فلسطين، الطبعة الأولى: 1420ه/1999م.

44/شرح تنقيح الفصول، لأبي العباس القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، الطبعة الأولى: 1393ه/1973م.

45/غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، للحموي، دار الكتب العالمية، الطبعة الأولى: 145ه/1985م.

46/غياث الأمم في التياث الظلم، الجويني، تحقيق: عبد العظيم ديب، مكتبة إمام الحرمين، الطبعة: 1401ه.

47/القاعدة الكلية إعمال الكلام أولى من إهماله وأثرها في الأصول، محمود مصطفى عبود هرموش، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1406ه/1987م.

48/قواطع الأدلة في الأصول، منصور بن محمد السمعاني التميمي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى: 1418ه/1999م.

49/القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقعين لابن القيم الجوزية، أبي عبد الرحمان عبد المجيد جمعة الجزائري، دار ابن القيم، دار ابن عفان.

50/القواعد الفقهية الكبرى وما تفرع منها، صالح غانم السدلان، الطبعة الأولى: 1417ه.

51/القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، محمد مصطفى الزحيلي، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى: 1427ه/2006م.

52/القواعد الفقهية، على أحمد الندوي، دار القلم دمشق، الطبعة الثالثة: 1412ه/1991م.

53/القواعد الفقهية، ليعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، الرياض: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى: 1418 ه /1998م.

54/القواعد والضوابط الكلية في الفقه الإسلامي، عبد القادر داودي، دار ابن حزم ،الطبعة الأولى: 1430ه/2009م.

55/مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية، أبو محمد آل عمير ألأسمري القحطاني، دار الصميعي المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: 1420ه/2000م.

56/المحصول، لفخر الدين الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة: 1418ه /1997م.

57/المدخل الفقهي العام، مصطفى أحمد الزرقا، دار القلم دمشق، الطبعة الثالثة: 1425ه/2004م.

58/المستصفى، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1413ه/1993م.

59/معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية، زايد بن سلطان آل نهيان الأعمال الخيرية والإنسانية، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، ط: 1 1434ه/2013م.

60/مقاصد الشريعة الإسلامية،الطاهر ابن عاشور، تحقيق، محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس، الطبعة الثانية:1421ه/2001م.

61/المنثور في القواعد الفقهية، الزركشي، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية: 1405ه/1985م.

62/المنهاج في علم القواعد الفقهية ، رياض منصور الخليفي.

63/المهذب في علم أصول الفقه المقارن، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة ، دار النشر، الرياض، ط./1، 1420ه/1999م.

64/موسوعة القواعد الفقهية، لمحمد صدقي بن أحمد البورنو، مؤسسة الرسالة.

65/الموفقات، لشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة ، دار ابن عفان، الطبعة الأولى:1477ه/1997م**.**

66/نظرية التقعيد الفقهي وأثراها في اختلاف الفقهاء، محمد الروكي، الطبعة الأولى: 1414ه/1994م.

67/نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، أحمد الريسوني، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية: 1412ه/1992م.

68/نهاية السول شرح منهاج الوصول، عي الأسنوي الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الطبعة الأولى: 1420ه/1999.

69/الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، لمحمد صدقي البورنو، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة:1416ه/1996م.

70/الوسيط في المذهب، الغزالي، تحقيق أحمد إبراهيم، دار السلام ، الطبعة الأولى: 1417ه.

71/الوسيط، أحسن لحساسنة، دار ابن حزم، الطبعة الأولى: 1435ه/2014م.

* **التراجم والطبقات:**

72/الأعلام، الزر كلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة: 2002م

73/الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون، تحقيق، محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث.

74/ذيل طبقات الحنابلة، زين الدين عبد الرحمان بن الحسن، تحقيق: عبد الرحمان بن سليمان، مكتبة العبيكان الرياض، الطبعة الأولى: 1425ه/2005م.

75/شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط ، دار الكتب ابن كثير دمشق بيروت، الطبعة الأولى: 1406ه/1986.

76/طبقات الشافعية، أبو الفداء بن كثير القرشي، تحقيق: أحمد عمر هاشم، مكتبة الثقافة الدينية، 1413ه/1993م.

77/نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه التكروري التنبكتي السوداني، دار الكاتب طرابلس ليبيا، الطبعة الثانية: 200م.

* **المعاجم :**

78/ مختار الصحاح، زين الدين الرازي، المكتبة العصرية، دار النموذجية بيروت صيدا ، الطبعة الخامسة: 1420ه/1999م**.**

79/التعريفات للجرجاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى:1403ه/1983م

80/القاموس المحيط، للفيروز أبادي، تحقيق: مصطفى محمود العراقي، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان**.**

81/لسان العرب، لابن منظور، دار صادر بيروت، الطبعة الثالثة: 1414ه **.**

82/المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، علي الفيومي، المكتبة العالمية، بيروت.

83/معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، محمد عبد الرحمان عبد المنعم، دار الفضيلة**.**

84/المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهر، دار الدعوة.

85/معجم مقاييس اللغة، لابن فارس،تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر.

86/موسوعة كشاف اصطلاحات والفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي،تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون بيروت، الطبعة الأولى:1996م.

* **منشورات :**

87/أبحاث هيئة كبار العلماء، هيئة كبار العلماء ب.المملكة العربية السعودية.

88/علم الفرائض والمواريث في الشريعة الإسلامية والقانون السوري، محمد خيري المفتي

89/فتاوى الطب والمرض، مجموعة كبار العلماء، دار البحوث العلمية والإفتاء**.**

90/مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة ادرات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

91/المجمع الفقهي الإسلامي التابع لمنظمة المنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، وقد صدرت في العدد باب عقود الصيانة والتكييف الشرعي.

92/المستجدات الفقهية المعاصرة في الأطعمة والأشربة، نور الدين بوكردية، مجلة البيان.

|  |  |
| --- | --- |
| الموضوع | الصفحة |
| المقدمة | 7-11 |
| المبحث الأول: مفهوم القاعدة الفقهية . | 13 |
| المطلب الأول: تعريف القاعدة الفقهية والفرق بينها وبين المصطلحات القريبة منها. | 14 |
| الفرع الأول: تعريف القاعدة . | 14 |
| الفرع الثاني: تعريف الفقه . | 16 |
| الفرع الثالث: تعرف القاعدة الفقهية. | 17 |
| الفرع الرابع : الفرق بين القاعدة الفقهية و المصطلحات القريبة منها. | 19 |
| المطلب الثاني: أهمية القاعدة الفقهية ومقومتها . | 25 |
| الفرع الأول: أهمية القاعدة الفقهية. | 25 |
| الفرع الثاني: مقومات القاعدة الفقهية. | 26 |
| المطلب الثالث: خصائص القاعدة الفقهية وأنواعها. | 31 |
| الفرع الأول: خصائص القاعدة الفقهية. | 31 |
| الفرع الثاني: أنواع القاعدة الفقهية. | 31 |
| المبحث الثاني: الاختلاف في حجية القاعدة الفقهية. . | 42 |
| المطلب الأول: تعريف حجية القاعدة الفقهية وتصوير المسألة مع تحرير محل النزاع. | 43 |
| الفرع الأول: تعريف حجية القاعدة الفقهية. | 43 |
| الفرع الثاني: تصوير حجية القاعدة الفقهية. | 44 |
| الفرع الثالث: تحرير محل النزاع. | 44 |
| المطلب الثاني: المانعون لحجية القاعدة الفقهية . | 45 |
| الفرع الأول: القائلون بذلك. | 45 |
| الفرع الثاني: عرض أقوال الفقهاء في المسألة مع مناقشتها.. | 45 |
| المطلب الثالث: المجيزون لحجية القاعدة الفقهية. | 52 |
| الفرع الأول: القائلون بذلك | 52 |
| الفرع الثاني: أدلة القائلين بحجية القاعدة الفقهية مع عرض أقوالهم مع مناقشتها. | 52 |
| المطلب الرابع: المفصلون في حجية القاعدة الفقهية . | 57 |
| الفرع الأول: القائلون بذلك. | 58 |
| الفرع الثاني: عرض أقوال الفقهاء المفصلين في حجية القاعدة الفقهية مع مناقشتها. | 58 |
| المبحث الثالث: الترجيح وضوابط الاستدلال بالقاعدة الفقهية مع بعض تطبيقاتها. | 63 |
| المطلب الأول: الترجيح بين الأقوال. | 64 |
| المطلب الثاني: ضوابط الاستدلال بالقاعدة الفقهية. | 66 |
| المطلب الثالث: تطبيقات الاستدلال بالقاعدة الفقهية. | 68 |
| الفرع الأول: تطبيقات فقهاؤنا المتقدمين في كتبهم. | 68 |
| الفرع الثاني: تطبيقات فقهية معاصرة للاستدلال بالقاعدة الفقهية. | 72 |
| الخاتمة. | 78 |
| فهرس الآيات . | 82 |
| فهرس الأحاديث. | 83 |
| فهرس القواعد الفقهية. | 84-86 |
| فهرس التراجم . | 87 |
| فهرس المصادر والمراجع. | 88-94 |
| فهرس الموضوعات. | 95-96 |

**الملخص**

جاء هذا البحث في مقدمة وثلاثة مباحث، ومداره حول حجية القاعدة الفقهية والتي تعتبر من الأمور المهمة التي ينبغي عدم الإغفال عنها، لمالها من أهمية كبيرة، حيث أنها تتعلق بمصادر الأحكام وأدلتها، والتي لقت جدلا كبيرا بين الفقهاء .

الإشكالية: هل القاعدة الفقهية حجة شرعية ودليل يحتكم إليه كسائر الأدلة أم لا؟.

وقد اختلف الفقهاء فيها إلى تقسيمات ثلاث :

فهناك من لم يعتبرها حجة وإنما هي مجرد قرينة .وهناك من الفقهاء من اعتبرها حجة وعمل بها وطبقها في استخراج الأحكام.وهناك من فصل في ذلك واعتبرها حجة لكن بشروط وضوابط وأكثرهم المعاصرين .

أهم النتائج المتوصل إليها:

إن القاعدة الفقهية ليست على درجة واحدة من حيث الاحتجاج، بل تنقسم إلى متفق عليها ومختلف فيها، ولهذا كانت هذه الأخيرة أحد أسباب اختلاف الفقهاء في حجيتها.

أغلب القواعد الفقهية تبنتها المذاهب الاجتهادية في تفريع الأحكام وتنزيل الحوادث عليها، وتخريج الحلول الشرعية للوقائع، وقد اتضح ذلك من خلال المسائل المستدل عليها بالقواعد الفقهية.

الكلمات المفتاحية: القاعدة الفقهية ، القاعدة الأصولية ، الضابط الفقهي، الحجية.

Summary

This research comes in an introduction and three studies, and its orbit on the authority of the jurisprudential rule, which is an important thing that should not be overlooked, is of great importance because it is related to the sources of the judgments and their evidence, which have generated great controversy among scholars.

Problematic: Is the jurisprudential rule a legitimate argument and a guide to the same as other evidence or not ?.

The fuqaha 'have differed on three categories:

There are those who did not consider it an argument but rather a presumption. Some of the jurists considered it an argument and worked on it and applied it to extract sentences. There is a chapter in that and considered it an argument, but under conditions and controls and most of them contemporary.

Key findings:

The jurisprudential rule is not one degree in terms of protest, but divided into an agreed upon and different, and this was one of the reasons why the scholars differed in their argument.

Most of the jurisprudential rules adopted by the doctrines of jurisprudence in the division of judgments and the reduction of incidents on them, and the graduation of legitimate solutions to the facts, and this has been clear through the issues based on jurisprudence rules.

Keywords: jurisprudential rule, fundamentalist rule, jurisprudential officer, authoritative

1. - لسان العرب، لابن منظور، دار صادر بيروت، الطبعة الثالثة: 1414ه،ج.3/ص:361. [↑](#footnote-ref-1)
2. -المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، علي جمعة محمد ع الوهاب، دار السلام، الطبعة الثانية: 1422ه/2001م، ص: 325. [↑](#footnote-ref-2)
3. - ا**لجرجاني**: هو علي محمد بن علي الجرجاني، الحسيني، الحنفي، ويعرف بالسيد الشريف(أبو الحسن) عالم، حكيم، مشارك في أنواع العلوم، (740/816ه)(1239/1413م)، من مؤلفاته: حاشية على شرح التنقيح للتفتازاني في الأصول، حاشية على شرح وقاية الروية في مسائل الهدية في فروع الفقه الحنفي، شرح التذكرة النصيرية في الهيئة، حاشية على تفسير البيضاوي. معجم المؤلفين، عمر بن عبد الغني كحالة الدمشق، مكتبة بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، ج.7/ص: 216. [↑](#footnote-ref-3)
4. - التعريفات للجرجاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى:1403ه/1983م، ص: 177. [↑](#footnote-ref-4)
5. -**التهانوي**: هو محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروق الحنفي التهانوي، باحث هندي ، توفي: (1158ه/1745م)، من مؤلفاته: كشاف اصطلاحات الفنون، سبق الغايات في نفس الآيات. الأعلام ، الزر كلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة: 2002م، ج.6/ص: 295. [↑](#footnote-ref-5)
6. -موسوعة كشاف اصطلاحات والفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي،تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون بيروت، الطبعة الأولى:1996م، ص: 1295. [↑](#footnote-ref-6)
7. - مختصر من قواعد العلائي وكلام الأسنوي، لابن خطيب الدهشة، تحقيق: مصطفى محمود العراقي، ص:63. [↑](#footnote-ref-7)
8. -الأشباه والنظائر، تاج الدين السبكي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1411ه/1991م، ج.1/ ص:11. [↑](#footnote-ref-8)
9. - القاموس المحيط، للفيروز أبادي، تحقيق: مصطفى محمود العراقي، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ص: 284. [↑](#footnote-ref-9)
10. - لسان العرب، لابن منظور، ص: 345 . [↑](#footnote-ref-10)
11. - **ابن فارس**: هو أحمد ابن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسن من أئمة اللغة والأدب(329/395ه)(941/1004م)، من مؤلفاته: مقاييس اللغة، المجمل، ألصاحبي في علم العربية ، الفصيح . الأعلام ، الزر كلي، ص: 193. [↑](#footnote-ref-11)
12. - معجم مقاييس اللغة، لابن فارس،تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ج.4/ص: 442. [↑](#footnote-ref-12)
13. - المستصفى، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1413ه/1993م، ص: 5. [↑](#footnote-ref-13)
14. **الرازي**: هو محمد بن عمر الحسن بن الحسين التيمي البكري الإمام فخر الدين الرازي ابن خطيب الري، إمام المفسر،(544/606ه)(1150/1210م)، أقبل الناس على كتبه في حياته يتدارسونها، ومنها: مفاتيح الغيب، لوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات، معالم أصول الدين، ثماني مجلدات في تفسير القرءان. طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ، محمود محمد الطناحي ، هجر لطابعة والنشر، الطبعة الثانية : 1413ه؛ الأعلام ، الزر كلي، ج.6/ ص: 313. [↑](#footnote-ref-14)
15. - المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين الرازي، تحقيق: طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، ج.1، ص: 87. [↑](#footnote-ref-15)
16. ا**لقرافي**: هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي الصنهاجي، المصري، العلامة الحافظ وحيد دهره وفريد عصره الفقيه الأصولي. أخذ عن: جمال الدين ابن الحاجب ، العز ابن عبد السلام، وشرف الدين الفاكهاني، أبو عبد الله اليقوري، ألف كتباً عديدة، منها : الذخيرة، الفروق، شرح محصول الرازي وغيرها، توفي سنة(684م).شجرة النور الذكية، محمد بن محمد مخلوف، المكتبة السلفية القاهرة، الطبعة: 1349، ص: 188. [↑](#footnote-ref-16)
17. - الذخيرة، شهاب الدين القرافي، تحقيق: محمد حجى، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى: 1994م، ص: 57. [↑](#footnote-ref-17)
18. - الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، دار القلم دمشق بيروت، الطبعة الرابعة، ص: 17. [↑](#footnote-ref-18)
19. - شرح الورقات في أصول الفقه المحلي، جلال الدين محمد الشافعي، جامعة القدس فلسطين، الطبعة الأولى: 1420ه/1999م، ص:68. [↑](#footnote-ref-19)
20. - ينظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمد عزو عناية، دار الكتاب العربية، الطبعة الأولى: 1419ه/1999م، ج.1،ص17؛ نهاية السول شرح منهاج الوصول، عي الأسنوي الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الطبعة الأولى: 1420ه/1999،ص: 11. [↑](#footnote-ref-20)
21. - المدخل الفقهي العام، مصطفى أحمد الزرقا، دار القلم دمشق، الطبعة الثالثة: 1425ه/2004م،ج.1/ ص: 965 . [↑](#footnote-ref-21)
22. - القواعد الفقهية، على أحمد الندوي، دار القلم دمشق، الطبعة الثالثة: 1412ه/1991م، ص: 35. [↑](#footnote-ref-22)
23. - نظرية التقعيد الفقهي وأثراها في اختلاف الفقهاء، محمد الروكي، الطبعة الأولى: 1414ه/1994م، ص:46. [↑](#footnote-ref-23)
24. - ينظر: نفس المرجع ، ص: 46. [↑](#footnote-ref-24)
25. -القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقعين لابن القيم الجوزية، أبي عبد الرحمان عبد المجيد جمعة الجزائري، دار ابن القيم، دار ابن عفان، ص: 162. [↑](#footnote-ref-25)
26. -لسان العرب، لابن منظور، ج.7/ص: 340. [↑](#footnote-ref-26)
27. - التحرير شرح التنوير في أصول الفقه، المرداوي، تحقيق: عبد الرحمان الجبري، الطبعة الأولى: 1421ه/2000م، ج.1/ص: 126. [↑](#footnote-ref-27)
28. - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، علي الفيومي، المكتبة العالمية، بيروت، ج.2/ص: 510. [↑](#footnote-ref-28)
29. -المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، علي جمعة محمد عبد الوهاب، ص330. [↑](#footnote-ref-29)
30. - الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1411ه/1991م، ص: 8. [↑](#footnote-ref-30)
31. - القواعد الفقهية في المذاهب الأربعة ،محمد مصطفى الزحيلي، ص22. [↑](#footnote-ref-31)
32. - مختار الصحاح، زين الدين الرازي، المكتبة العصرية، دار النموذجية بيروت صيدا ، الطبعة الخامسة: 1420ه/1999م [↑](#footnote-ref-32)
33. - التعريفات، للجرجاني، ص: 241. [↑](#footnote-ref-33)
34. - المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهر، دار الدعوة، ج.2/ص: 932. [↑](#footnote-ref-34)
35. - الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، دار الفكر، الطبعة الثانية: 1405ه/1985م، ج.4/ص: 7. [↑](#footnote-ref-35)
36. - شرح النظريات الفقهية، سعيد بن ناصر الشتري، ص: 5،6. [↑](#footnote-ref-36)
37. - الأشباه والنظائر، تاج الدين السبكي، ص: 49. [↑](#footnote-ref-37)
38. - نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، أحمد الريسوني، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية: 1412ه/1992م، ص: 17. [↑](#footnote-ref-38)
39. - المدخل لدراسة المذاهب الفقهية، علي جمعة محمد عبد الوهاب، ص: 336. [↑](#footnote-ref-39)
40. -أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، مصطفى سعيد الخن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1396ه/1972م، ص: 117. [↑](#footnote-ref-40)
41. - ينظر: الوسيط ، أحسن لحساسنة، دار ابن حزم، الطبعة الأولى: 1435ه/2014م، ص: 19. [↑](#footnote-ref-41)
42. - مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية، أبو محمد آل عمير ألأسمري القحطاني، دار الصميعي المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: 1420ه/2000م، ص: 8. [↑](#footnote-ref-42)
43. - مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية، أبو محمد آل عمير ألأسمري القحطاني، ص: 8. [↑](#footnote-ref-43)
44. - ينظر: القواعد الفقهية الكبرى وما تفرع منها، صالح غانم السدلان، الطبعة الأولى: 1417ه، ص: 21. [↑](#footnote-ref-44)
45. - نفس المرجع ، ص: 21. [↑](#footnote-ref-45)
46. - ينظر: تيسير علم أصول الفقه، عبد الله العنزي، مؤسسة الريان.بيروت .لبنان، الطبعة الأولى: 1418ه/1997م، ص: 13؛ ينظر: القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، محمد الزحيلي، ص: 24. [↑](#footnote-ref-46)
47. -أنوار البروق في أنواء الفروق ، أبي العباس شهاب الدين القرافي، عالم الكتب ، الجزء الأول ،ص : 03. [↑](#footnote-ref-47)
48. - نفس المرجع، ص: 03 [↑](#footnote-ref-48)
49. - المدخل الفقهي العام ، مصطفى الزرقا، ص: 967. [↑](#footnote-ref-49)
50. - القواعد الفقهية ، الباحسين، 117. [↑](#footnote-ref-50)
51. - القواعد لابن رجب، أحمد بن رجب ، دار الكتب العلمية ، ص: 3. [↑](#footnote-ref-51)
52. - المنثور في القواعد الفقهية، الزركشي، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية: 1405ه/1985م، ج.1/71. [↑](#footnote-ref-52)
53. - المدخل الفقهي العام، مصطفى أحمد الزرقا، ص: 967. [↑](#footnote-ref-53)
54. -التعريفات، للجرجاني، ص: 117. [↑](#footnote-ref-54)
55. -المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، ج/1، ص: 371. [↑](#footnote-ref-55)
56. -التعريفات،للجرجاني، ص: 117. [↑](#footnote-ref-56)
57. -المهذب في علم أصول الفقه المقارن، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة ، دار النشر، الرياض، ط./1، 1420ه/1999م، ج./5 ،ص: 1963. [↑](#footnote-ref-57)
58. - القواعد الفقهية، للباحسين، ص: 166. [↑](#footnote-ref-58)
59. - التعريفات، للجرجاني، ص: 125. [↑](#footnote-ref-59)
60. - التعريفات، للجرجاني، ص:126. [↑](#footnote-ref-60)
61. - حاشية قليوبي، على شرح الجلال المحلى على منهاج الطالبين، قليوبي وعميرة، دار الفكر، 1415ه/1995، ج/1، ص:200. [↑](#footnote-ref-61)
62. - مختار الصحيح، زين الدين الرازي، ص: 56. [↑](#footnote-ref-62)
63. - التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، محمد الروكي، ص: 60. [↑](#footnote-ref-63)
64. - نفس المرجع السابق، ص: 62. [↑](#footnote-ref-64)
65. -القواعد الفقهية، للباحسين ، ص: 122، 123. [↑](#footnote-ref-65)
66. - القواعد الفقهية ، للباحسين ، ص: 172، 173. [↑](#footnote-ref-66)
67. - حاشية قليوبي، على شرح الجلال المحلى على منهاج الطالبين، قليوبي وعميرة، دار الفكر، 1415ه/1995. [↑](#footnote-ref-67)
68. - موسوعة كشاف اصطلحات الفنون والعلوم، التهانوى، ص: 221. [↑](#footnote-ref-68)
69. - انظر التعريفات ، للجرجاني، ص: 141. [↑](#footnote-ref-69)
70. - نظرية التقعيد الفقهي، لروكي، ص: 62، 63 . [↑](#footnote-ref-70)
71. -الأشباه والنظائر، لابن نجيم، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الطبعة الأولى: 1419ه/1999م، ص: 72. [↑](#footnote-ref-71)
72. - نفس المرجع، ص: 23. [↑](#footnote-ref-72)
73. -القواعد الكلية والضوابط في الفقه الإسلامي ، عبد القادر بن داودي ، ص: 22. [↑](#footnote-ref-73)
74. - القاعدة الكلية إعمال الكلام أولى من إهماله وأثرها في الأصول،محمود مصطفى عبود هرموش ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1406ه/1987م، ص: 23. [↑](#footnote-ref-74)
75. -ينظر، المنهاج في علم القواعد الفقهية ، رياض منصور الخليفي ، ص: 7. [↑](#footnote-ref-75)
76. -الأشباه والنظائر، لابن السبكي، ص:54. [↑](#footnote-ref-76)
77. - نفس المرجع، ص:47. [↑](#footnote-ref-77)
78. - نفس المرجع، ص:49. [↑](#footnote-ref-78)
79. - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: 83. [↑](#footnote-ref-79)
80. - نفس المرجع، ص:89. [↑](#footnote-ref-80)
81. -نفس المرجع، ص:101 [↑](#footnote-ref-81)
82. -الأشباه والنظائر، لابن نجيم، ص: 93. [↑](#footnote-ref-82)
83. - الأشباه والنظائر، لابن نجيم، ص:101. [↑](#footnote-ref-83)
84. - نفس المرجع، ص:102. [↑](#footnote-ref-84)
85. - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص:136 . [↑](#footnote-ref-85)
86. - نفس المرجع، ص: 138. [↑](#footnote-ref-86)
87. - نفس المرجع، ص:138. [↑](#footnote-ref-87)
88. - نفس المرجع، ص:141. [↑](#footnote-ref-88)
89. - الأشباه والنظائر، لابن السبكي، ص: 200. [↑](#footnote-ref-89)
90. -روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا النووي، تحقيق، زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ، بيروت، الطبعة الثالثة: 1412م/1991م،ص: 13. [↑](#footnote-ref-90)
91. - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: 166. [↑](#footnote-ref-91)
92. - القواعد الفقهية ، الباحسين، ص: 125. [↑](#footnote-ref-92)
93. - القواعد الفقهية، للباحسين، ص:126. [↑](#footnote-ref-93)
94. - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: 162. [↑](#footnote-ref-94)
95. - نفس المرجع ، ص:163. [↑](#footnote-ref-95)
96. - نفس المرجع ، ص:178. [↑](#footnote-ref-96)
97. - إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك أبي عبد الله مالك ، أحمد بن يحي الونشريسي ، ت الصادق بن عبد الرحمان الغرياني، دار ابن حزم، الطبعة الأولى: 1427ه/ 2006م، ص: 56. [↑](#footnote-ref-97)
98. - نفس المرجع ، ص:57. [↑](#footnote-ref-98)
99. - نفس المرجع ، ص:58 . [↑](#footnote-ref-99)
100. - نفس المرجع ، ص: 61. [↑](#footnote-ref-100)
101. - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص:128 ؛ الأشباه والنظائر، لابن نجيم، ص:114. [↑](#footnote-ref-101)
102. -نفس المرجع، ص: 135 ؛ نفس المرجع، ص: 127. [↑](#footnote-ref-102)
103. - نفس المرجع، ص: 152 ؛ نفس المرجع، ص: 132. [↑](#footnote-ref-103)
104. - نفس المرجع السابق، ص: 154 ؛ نفس المرجع السابق، ص: 133. [↑](#footnote-ref-104)
105. - الأشباه والنظائر، لابن نجيم ، ص: 54 ؛ مجلة الأحكام العدلية، لجنة مكونة من عدة علماء، تحقيق، نجيب هوا ويني، ص:17. [↑](#footnote-ref-105)
106. - نفس المرجع، ص: 50؛ مجلة الأحكام العدلية، ص:17؛ الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: 53. [↑](#footnote-ref-106)
107. - الوسيط في المذهب، الغزالي، تحقيق أحمد إبراهيم، دار السلام ، الطبعة الأولى: 1417ه،ج.1/ ص: 175. [↑](#footnote-ref-107)
108. - مجلة الأحكام العدلية، ص: 21. [↑](#footnote-ref-108)
109. - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: 84؛ ينظر: القاعدة الكلية إعمال الكلام أولى من إهماله، محمود مصطفى عبور هرموش، ص: 26. [↑](#footnote-ref-109)
110. - مجلة الأحكام العدلية،، ص:19 ؛ الأشباه والنظائر، لابن نجيم، ص: 75 . [↑](#footnote-ref-110)
111. - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: 86 ؛ الأشباه والنظائر، لابن نجيم، ص: 74؛مجلة الأحكام العدلية، ص: 18. [↑](#footnote-ref-111)
112. - ينظر: القاعدة الكلية إعمال الكلام أولى من إهماله، محمود مصطفى عبور هرموش، ص: 26. [↑](#footnote-ref-112)
113. -أخرجه صحيح البخاري، باب كيف بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم(1)، ج.1/ ص: 6. [↑](#footnote-ref-113)
114. - ينظر: القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، محمد مصطفى الزحيلي، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى: 1427ه/2006م، ص: 32. [↑](#footnote-ref-114)
115. - الوجيز في إيضاح القواعد الكلية، محمد صدقي البورنو،ص: 33؛ القاعدة الكلية إعمال الكلام أولى من إهماله وأثرها في الأصول،محمود مصطفى عبور هرموش، ص:26. [↑](#footnote-ref-115)
116. - سبق تخريجه في الصفحة السابقة. [↑](#footnote-ref-116)
117. - أخرجه صحيح مسلم، باب السهو في الصلاة والسجود له، رقم(471)، ج.1/ ص: 400. [↑](#footnote-ref-117)
118. - صحيح البخاري، كتاب الأحكام ، باب القضاء على الغائب، رقم 7180، ج.9/ ص: 71. [↑](#footnote-ref-118)
119. - الجامع في الحديث لابن وهب، تحقيق مصطفى حسن حسين محمد أبو الخير، رقم 334، ج.1/ص: 450. [↑](#footnote-ref-119)
120. - ينظر: الوجيز في إيضاح القواعد الكلية، محمد صدقي آل البورنو، ص: 35. [↑](#footnote-ref-120)
121. - نفس المرجع، ص: 36. [↑](#footnote-ref-121)
122. - أخرجه الترمذي، كتاب الأحكام، باب ما جاء في أن البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه، رقم 1341 ج.3/ص: 626. [↑](#footnote-ref-122)
123. - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: 314. [↑](#footnote-ref-123)
124. - أخرجه صحيح مسلم،باب فرض الحج مرة في العمر، رقم 1337،ج.2/ص: 975. [↑](#footnote-ref-124)
125. معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، محمد عبد الرحمان عبد المنعم، دار الفضيلة، ج.1/ص.544. [↑](#footnote-ref-125)
126. التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، ص:86. [↑](#footnote-ref-126)
127. - معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية، زايد بن سلطان آل نهيان الأعمال الخيرية والإنسانية، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، ط: 1 1434ه/2013م، ص: 117. [↑](#footnote-ref-127)
128. -**الجويني**: عبد المالك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيوية العلامة إمام الحرمين، ضياء الدين أبو المعالي ابن الشيخ أبو محمد الجويني، من الفقهاء المتكلمين والأصوليين والأدباء، رئيس الشافعية بنيسابور، له عدة مؤلفات منها: نهاية المطلب في دراية المذهب، الإرشاد ، البرهان، مغيث الخلق في اختيار الأحق.، توفي سنة 478. طبقات الشافعية، أبو الفداء بن كثير القرشي، تحقيق: أحمد عمر هاشم، مكتبة الثقافة الدينية، 1413ه/1993م ؛ ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط ، دار الكتب ابن كثير دمشق بيروت، الطبعة الأولى: 1406ه/1986. [↑](#footnote-ref-128)
129. - غياث الأمم في التياث الظلم، الجويني، تحقيق: عبد العظيم ديب، مكتبة إمام الحرمين، الطبعة: 1401ه، ج.1/ص: 499. [↑](#footnote-ref-129)
130. - نفس المصدر، غياث الأمم ص:429. [↑](#footnote-ref-130)
131. غياث الأمم في التياث الظلم، الجويني، تحقيق: عبد العظيم ديب، ص:499. [↑](#footnote-ref-131)
132. المصدر السابق، ص:489. [↑](#footnote-ref-132)
133. المصدر السابق، ص: 502. [↑](#footnote-ref-133)
134. - المصدر السابق، ص:439. [↑](#footnote-ref-134)
135. - القواعد الفقهية، للباحسين، المرجع السابق، ص:446. [↑](#footnote-ref-135)
136. -**ابن نجيم:** زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن محمد الشهير بابن نجيم، فقيه حنفي، له تصانيف منها: الأشباه والنظائر في أصول الفقه، البحر الرائق في شرح كنز الدقائق، الرسائل الزينية، توفي سنة 970ه/1563م. الأعلام، الزركلي، ج.3/ص64. [↑](#footnote-ref-136)
137. - غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، للحموي، دار الكتب العالمية، الطبعة الأولى: 145ه/1985م: ج1/ ص.37. [↑](#footnote-ref-137)
138. - الأشباه والنظائر، لابن نجيم ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1499ه/1999م:ج.1 /ص. 14. [↑](#footnote-ref-138)
139. - درر الحكام شرح في شرح مجلة الأحكام، علي حيدر، دار الكتب العلمية الرياض، دار الجيل بيروت، الطبعة: 1423ه/2003م، ج.1/ ص: 11. [↑](#footnote-ref-139)
140. - المدخل الفقهي العام، لمصطفى الزرقا، ص: 965، 966. [↑](#footnote-ref-140)
141. - مجلة الأحكام العدلية،لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية، تحقيق :نجيب هواوينى، ج.1/ ص:16؛ درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، علي حيدر، دار الجيل، الطبعة الأولى: 141ه/1991م، ج.1/ ص: 17. [↑](#footnote-ref-141)
142. - القواعد والضوابط الكلية في الفقه الإسلامي، عبد القادر داودي، دار ابن حزم ،الطبعة الأولى: 1430ه/2009م ص:35. [↑](#footnote-ref-142)
143. - المستدرك على الصحيحين، كتاب البيوع، حديث معمر ابن رشيد، رقم (2345)، ج.2/ص: 66 ؛ سنن الدار قطني، كتاب الأفضية والأحكام، باب المرأة تقتل إذا ارتدت، رقم (4539)،ج.5/ص: 407. [↑](#footnote-ref-143)
144. - القواعد والضوابط الكلية، المرجع السابق، ص: 37. [↑](#footnote-ref-144)
145. - الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، لمحمد صدقي البورنو، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة:1416ه/1996م: ج.1/ ص.39. [↑](#footnote-ref-145)
146. - موسوعة القواعد الفقهية، لمحمد صدقي البورنو، مؤسسة الرسالة :ج.1/ص. 48. [↑](#footnote-ref-146)
147. - حجية القاعدة الفقهية، لرياض منصور الخليفي، ص: 309. [↑](#footnote-ref-147)
148. -**السمعاني:**العلامة أبو المظفر السمعاني، منصور بن محمد التميمي المروزي الحنفي ثم الشافعي، كان معروفاً بالزهد والإتقان في الرواية، تفقه على والده وغيره، وكان إمام وقته في مذهب أبي حنيفة، فلما حجّ ظهر له بالحجاز ما اقتضى إنتقاله إلى مذهب الشافعي ولما عاد إلى مرو لقي أذى عظيماً بسبب انتقاله، وصنف في مذهب الشافعي كتباً في التفسير، الحديث، والفقه والأصول ومن مصنفاته: البرهان، قواطع الأدلة، الانتصار، المنهاج لأهل السنة، توفي في المحرم،سنة407.شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي ابن أحمد الحنبلي، ج.5/ص: 394؛ طبقات الشافعية، أبو الفداء بن كثير القرشي،ص:489. [↑](#footnote-ref-148)
149. - قواطع الأدلة في الأصول، منصور بن محمد السمعاني التميمي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى: 1418ه/1999م :ج.2/ ص.261. [↑](#footnote-ref-149)
150. -حجية القاعدة الفقهية وضوابط الاستدلال بها، رياض منصور الخليفي، ص:310 . [↑](#footnote-ref-150)
151. - الدار قطني، كتاب الأقضية، كتاب عمر رضي الله عنه إلى موسى الأشعري، رقم (15)، ج.4/ص: 206، من طريق :عبيد الله ابن أبي حميد عن أبي المليح الهذلي؛ لسنن الكبرى، أبو بكر البيهقي، كتاب الشهادات، باب، لا يحمل حكم القاضي على المقضي له والمقضي عليه، رقم (21124)،ج.15/ص: 168. [↑](#footnote-ref-151)
152. -**ابن القيم:** أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن حريز ألزّرعي ثم الدمشقي الفقيه الحنبلي، المجتهد المطلق المفسر النحوي الأصولي، المتكلم، الشهير بابن القيم الجوزية، له عدة مصنفات منها: إعلام الموقعين عن رب العالمين، إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، بدائع الفوائد، زاد المعاد في هدي خير العباد، توفي 751ه. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي ابن أحمد الحنبلي، ج.8/ص: 287. [↑](#footnote-ref-152)
153. -إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم الجوزية ، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 141ه/1991م ، ج.1/ص: 68. [↑](#footnote-ref-153)
154. - مقدمة التحقيق والاستغناء الاستغناء في الفروق و الاستثناء، لمحمد ابن سليمان البكري،سعود بن مسعد، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى: 1408ه/1988م، ج.1/ص: 61. [↑](#footnote-ref-154)
155. - **السيوطي:** عبد بن ابن بكر محمد ابن سابق الدين الخضري، السيوطي جلال الدين إمام حافظ ومؤرخ ، وأديب، له عدة مؤلفات منها: الأشباه والنظائر، نوفي 911ه/1505م. الأعلام، الزركلي ج.3/ص: 301. [↑](#footnote-ref-155)
156. - الأشباه والنظائر، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1411ه/1999م، ج.1/ ص:6. [↑](#footnote-ref-156)
157. -شرح تنقيح الفصول، لأبي العباس القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، الطبعة الأولى: 1393ه/1973م، ص:451. ينظر: المحصول، لفخر الدين الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة: 1418ه /1997م: ج.2/ ص. 129. [↑](#footnote-ref-157)
158. -أنوار البروق في أنواء الفروق، لشهاب الدين القرافي، ج.1ص: 2. [↑](#footnote-ref-158)
159. - أنوار البر وق في أنواء الفروق، لشهاب الدين القرافي، ص:110 . [↑](#footnote-ref-159)
160. -**ابن فرحون:** إبراهيم بن علي بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن فرحون اليعمري الأياني ثم الجياني الأصل المدني المولد، كان من صدور المدرسين ومن أهل التحقيق، جامعاً للفضائل، يعرف ببرهان الدين من أهل بيت العلم، تولى القضاء بالمدينة، وأظهر مذهب مالك بها بعد خموله، توفي 799ه، ومن مؤلفاته: شرح مختصر ابن الحاجب ، سماه" تسهيل المهمات في شرح جامع الأمهات"، تبصرة الأحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، الديباج في أعيان المذهب.نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه التكروري، التنبكتي السوداني، دار الكاتب، طرابلس ليبيا، الطبعة الثانية: 200م، ص: 35. [↑](#footnote-ref-160)
161. -تبصرة الأحكام في أصول الأقضية ومناهج الحكام، لابن فرحون، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى:1406ه/1986م :ج.1/ ص.78؛ منح الجليل شرح مختصر خليل، لمحمد عليش، لأبي عبد الله المالكي، دار الفكر1409ه/1989م: ج.8/ ص. 340 . [↑](#footnote-ref-161)
162. -المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد الرحيم محمد بدران، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية: 1401ه ج.1/ ص. 384. [↑](#footnote-ref-162)
163. **- الشاطبي**: إبراهيم بن محمد اللخمي الغرناطي، المالكي الشهير بالشاطبي، أبو إسحاق محدث فقيه أصولي لغوي، مفسر، توفي 790ه/1388م، له عدة مؤلفات، التعريف بإسرار التكليف في الأصول، شرح الخلاصة في النحو، الموفقات، الاعتصام، معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة الدمشق، ص: 118. [↑](#footnote-ref-163)
164. - الموفقات، لشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة ، دار ابن عفان، الطبعة الأولى:1477ه/1997م:ج.1 ص. 22- 25. [↑](#footnote-ref-164)
165. - **الطوفي:** سليمان بن عبد القويم بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجيم الدين فقيه حنبلي، ولد بقرية طوف، توفي بفلسطين، له عدة مؤلفات منها: بغية السائل في أمهات المسائل، الإكسير في قواعد التفسير، معراج الوصول. الأعلام الزركلي، ج.3/ص: 128. [↑](#footnote-ref-165)
166. - شرح مختصر الروضة، لسليمان بن عبد الكريم الطوفي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1407ه/1987م ، ج.1/ ص: 120 . [↑](#footnote-ref-166)
167. - **تاج الدين السبكي**: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أنو نصر قاضي القضاة،المؤرخ، الباحث، كان طليق اللسان، قوي الحجة، من مؤلفاته، طبقات الشافعية الكبرى، جمع الجوامع، توفي بالطاعون، سنة 771ه. الأعلام، الزركلي، ج.4/ 184. [↑](#footnote-ref-167)
168. -حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، حسن العطار الشافعي، دار الكتب العلمية: ج.2/ ص.424. [↑](#footnote-ref-168)
169. - القواعد الفقهية، لعلي أحمد الندوي، دار القلم، الطبعة الثانية: 1416 ه /1991م، ص: 280. [↑](#footnote-ref-169)
170. - نفس المرجع، ص: 281. [↑](#footnote-ref-170)
171. - موسوعة القواعد الفقهية، لمحمد صدقي بن أحمد البورنو، مؤسسة الرسالة: ج.1/ص.48 . [↑](#footnote-ref-171)
172. -أخرجه صحيح البخاري، باب كيف بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم (1)، ج.1/ ص: 6. [↑](#footnote-ref-172)
173. - مقدمة تحقيق قواعد المقري، المرجع السابق:ج.1/ ص: 116. [↑](#footnote-ref-173)
174. - ينظر القواعد الفقهية، يعقوب الباحسين، ص: 279 . [↑](#footnote-ref-174)
175. - حجية القاعدة الفقهية، عبد الرحمان الكيلاني،ص: 18، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الرابع عشر، العدد الأول: 1999. [↑](#footnote-ref-175)
176. - نفس المرجع، ص: 18. [↑](#footnote-ref-176)
177. - القواعد الفقهية، ليعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، الرياض: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى: 1418 ه /1998م ، ص. 280. [↑](#footnote-ref-177)
178. - موسوعة القواعد الفقهية، محمد صدقي البورنو، ص: 48. [↑](#footnote-ref-178)
179. - القواعد الفقهية، علي أحمد الندوي، ص: 281. [↑](#footnote-ref-179)
180. - نفس المرجع ، ص: 281. [↑](#footnote-ref-180)
181. - نفس المرجع، ص: 281. [↑](#footnote-ref-181)
182. -الموفقات ، الشاطبي، دار ابن عفان ، ط./1،1417ه/1997م، ج/1، ص: 28. [↑](#footnote-ref-182)
183. - ينظر: موسوعة القواعد الفقهية، محمد صدقي البورنوا، المراجع السابق، ص: 48. [↑](#footnote-ref-183)
184. - ينظر : نفس المرجع ، ص:48. [↑](#footnote-ref-184)
185. - **ابن قدامة:** أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي، الحنبلي، أبو محمد موفق الدين، فقيه من أكابر الحنابلة، له تصانيف، منها : المغني روضة الناظر، العمدة الكافي، توفي سنة 620.شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، عبد الحي ابن احمد الحنبلي، ج.7/ص:155؛ ذيل طبقات الحنابلة، زين الدين عبد الرحمان بن الحسن، تحقيق: عبد الرحمان بن سليمان، مكتبة العبيكان الرياض، الطبعة الأولى: 1425ه/2005م. [↑](#footnote-ref-185)
186. - المغني، لابن قدامة، مكتبة القاهرة، 1488ه/1968م، ج.10/ ص: 113. [↑](#footnote-ref-186)
187. -**السرخسي:** محمد بن أحمد بن سهيل، أبو بكر، شمس الأئمة، قاض من كبار الأحناف، مجتهد من أهل سرخس في خراسان له عدة تصانيف منها :كتابه المبسوط في الفقه والتشريع الذي أشتهر به، شرح الجامع الكبير، شرح مختصر الطحاوي، توفي سنة 483ه/ 1090.الأعلام ، الزركلي، ج.5/ص: 315. [↑](#footnote-ref-187)
188. - المبسوط ، السرخسي، دار المعرفة، 1414ه/1993م، ج.3/ ص: 142. [↑](#footnote-ref-188)
189. - المبسوط، السرخسي، ج.18/ ص: 133. [↑](#footnote-ref-189)
190. - غياث الأمم في الثبات الظلم، الجويني، ص: 439. [↑](#footnote-ref-190)
191. - غياث الأمم، نفس المرجع، ص: 450. [↑](#footnote-ref-191)
192. - درر الأحكام في شرح مجلة الأحكام، على حيدر، ج.1/ص: 52. [↑](#footnote-ref-192)
193. - ينظر: المدونة، مالك ابن انس، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: (1415ه/1994م)، ج.1/ ص: 122؛ ينظر: التهذيب في اختصار المدونة، أبي القاسم، تحقيق : محمد لمين، دار البحوث لدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة الأولى: 1423ه/200م، ج.1/ص: 181. [↑](#footnote-ref-193)
194. -علم الفرائض والمواريث في الشريعة الإسلامية والقانون السوري، محمد خيري المفتي، ص: 298. [↑](#footnote-ref-194)
195. - الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، دار الفكر، الطبعة الرابعة، ج.10/ص: 7907. [↑](#footnote-ref-195)
196. **- المسألة السريجية**: نسبة إلى أبي العباس أحمد بن سريج الشافعي، وصورتها أن يقول الرجل لزوجته: إن طلقتك فأنت طالق قبله ثلاثاً، وقد أفتى ابن سريج بعدم وقوع الطلاق . [↑](#footnote-ref-196)
197. - الفروق، القرافي، ج.4/ ص: 40. [↑](#footnote-ref-197)
198. -مقاصد الشريعة الإسلامية،الطاهر ابن عاشور، تحقيق، محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس، الطبعة الثانية:1421

     ه/2001م، ص: 440. [↑](#footnote-ref-198)
199. - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: 83. [↑](#footnote-ref-199)
200. - كشاف القناع عن متن القناع، صلاح الدين البهوتي، دار الكتب العلمية، ج.3/ص: 498. [↑](#footnote-ref-200)
201. - الأشباه والنظائر، السبكي، ص: 286. [↑](#footnote-ref-201)
202. - فقه العبادات على مذهب الشافعي، الحاجة درية العيطة، ج.1/ص: 179. [↑](#footnote-ref-202)
203. - الأنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي، دار إحياء التراث العلمي، الطبعة الثانية، ج.9/ص: 139. [↑](#footnote-ref-203)
204. - المدخل الفقهي العام ، مصطفى أحمد الزرقا، ص: 982. [↑](#footnote-ref-204)
205. - نفس المرجع، ص: 981. [↑](#footnote-ref-205)
206. - نفس المرجع السابق، ص: 984. [↑](#footnote-ref-206)
207. سبق تخريجه سابقاً. [↑](#footnote-ref-207)
208. - نفس المرجع السابق ، ص: 991. [↑](#footnote-ref-208)
209. - نفس المرجع السابق، ص: 994. [↑](#footnote-ref-209)
210. - مجلة المجمع الفقهي الإسلامي التابع لمنظمة المنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، وقد صدرت في العدد 13باب عقود الصيانة والتكييف الشرعي. [↑](#footnote-ref-210)
211. - المستجدات الفقهية المعاصرة في الأطعمة والأشربة ، نور الدين بوكردية، مجلة البيان، ص: 287. [↑](#footnote-ref-211)
212. - الأشباه والنظائر ، السيوطي، ص: 105. [↑](#footnote-ref-212)
213. -المستجدات الفقهية المعاصرة في الأطعمة والأشربة، نور الدين بوكردية، ص: 287. [↑](#footnote-ref-213)
214. - أبحاث هيئة كبار العلماء، هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، ج.1/ص: 37 ؛ ينظر مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة ادرات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ج.14/ص: 68 ؛ ينظر فتاوى الطب والمرض، مجموعة كبار العلماء، دار البحوث العلمية والإفتاء، ص:342. [↑](#footnote-ref-214)
215. - نفس المرجع السابق، ص 118. [↑](#footnote-ref-215)
216. -مجلة الأحكام العدلية،المادة 91؛ شرج القواعد الفقهية،لشيخ أحمد الزرقا ،دار القلم ،الطبعة الثانية: 1409ه/1989م ج.1 ص: 449. [↑](#footnote-ref-216)
217. -مجلة الأحكام العدلية، ص: 92 ؛ شرح القواعد الفقهية لشيخ أحمد الزرقا، ص: 403. [↑](#footnote-ref-217)
218. - مجلة الأحكام العدلية، المرجع السابق، ص:90 ؛شرح القواعد الفقهية، المرجع السابق، ص: 447. [↑](#footnote-ref-218)
219. - قواعد المقري، أبي عبد الله المقري، تحقيق ودراسة: أحمد بن عبد الله بن حميد، ج.1/ ص: 09. [↑](#footnote-ref-219)
220. - نفس المرجع ، ص: 09. [↑](#footnote-ref-220)
221. - فتاوى، علي الطنطاوي، دار المنارة، الطبعة الأولى: 1405ه/1985م، ص: 134. [↑](#footnote-ref-221)
222. - فتاوى، علي الطنطاوي، ص: 318. [↑](#footnote-ref-222)